



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

الموضوع:

أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية
دراسة ميدانية بـمركز الضرائب – عين تموشنت–

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

– بلشير رانيا

– بخدة مروة

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الأستاذة :مهداوي هند.....مشرفا

الأستاذ(ة): الاسم واللقب.....رئيسا

الأستاذ(ة):الاسم و اللقب ممتحنا

السنة الجامعية : 2025–2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة مهدي همد، التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، ولم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة ونصائحها السديدة، فكان دعمها العلمي ومرافقتها المستمرة خير عون لنا في إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتقييمها، وعلى ملاحظاتهم البناءة التي ستساهم في تطوير هذا العمل.

ونتوجه بالشكر كذلك إلى أساتذتنا الكرام بقسم المحاسبة والجباية في جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، على ما قدموه لنا من علم ومعرفة طوال مسارنا الدراسي ولا يفوتنا أن نعبر عن امتناننا لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، من قريب أو بعيد، سواء بتقديم المعلومات أو بتسهيل إجراءات البحث .

وفي الأخير، نتوجه بأصدق عبارات الشكر والعرفان إلى عائلتي الكريمتين على دعمهما المتواصل وتشجيعهما الدائم، اللتين كانتا السند الحقيقي لنا في مسيرتنا الدراسية والحمد لله أولاً وآخر .

الإهداء

باسم الله الذي وقّني وأعاني على إتمام هذا العمل، وحقق لي حلمًا سعيْتُ إليه بكلّ اجتهاد،

أهدي ثمرة جهدي وتعب سنواتي إلى من كانا النور الذي أضاء لي دربي. إلى أبي الغالي

الذي علمني أن الإرادة تصنع النجاح، وإلى أمي الحبيبة التي كان دعاؤها سرّ توفيقني في كل خطوة.
إلى

عائلي الكريمة التي كانت دائماً مصدر دعمي وقوتي، تشاركني الطموح وتخفف عني مشقة الطريق وتزرع في قلبي الأمل.

إلى أخي وأخواتي وصديقاتي اللواتي كنّ سنداً لي وشاركنني في كل خطوة؛ لحظات السهر والاجتهاد والفرح.

إلى كل أستاذ كان له أثر في تكويني العلمي، وإلى كل من دعمني بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة. وإلى نفسي.. التي صبرت حين كان الطريق صعباً، وثابرت حين كان الحلم بعيداً، فاستحققت اليوم أن تفخر بما حققتّه.

أسأل الله أن يكون هذا الإنجاز بداية لمسيرة مليئة بالنجاحات.

رانيا

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي للوصول إلى هذه اللحظة. أهدي هذا الإنجاز إلى أبي الغالي، الذي كان دائماً سندي ومصدر قوتي.

وإلى أمي الحبيبة، التي علمتني الصبر والإصرار، ووقفت بجاني في كل خطوة.

إلى عائلتي الكريمة، على دعمهم وتشجيعهم الدائم، الذي منحني القوة للاستمرار. وإلى جدتي الغالية رحمها الله التي كانت دعواتها تسبقني في كل خطوة، وابتسامتها تمنحني القوة والأمل. رغم غيابك عن عيني، حضورك في قلبي لا يغيب، أسأل الله أن يجعل هذا العمل صدقة جارية لك، وأن يجمعني بك في جناته .

لي زميلتي رانيا التي حملت على عاتقها الكثير من الجهد والتعب في سبيل إتمام هذه المذكرة، أقدم لك خالص الشكر والتقدير على كل ما بذلته من صبر واجتهاد وإخلاص.

إلى صديقاتي لشلاش فاطمة زهرة و مزين ايمان اللواتي شاركني الفرح والتعب، وكن جزءاً من رحلتي .

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل، شكراً لكم على مساعدتكم. إلى نفسي، التي لم تستسلم رغم كل الصعوبات والتحديات، فكانت الإرادة سبيل النجاح.

أهديكم هذا الإنجاز بكل حب وامتنان، راجية من الله أن يكون بداية لمستقبل مشرق.

مررة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية داخل الإدارة الجبائية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب بعين تموشنت. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتحليلها بواسطة برنامج SPSS.

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وتأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للرقمنة على الشفافية الجبائية، حيث تساهم الرقمنة في تحسين الإجراءات، تقليل الأخطاء، تعزيز جودة المعلومات، والحد من الفساد الإداري.

توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة تعتبر عنصراً أساسياً في تطوير الإدارة الجبائية وتعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة والمكلفين.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الشفافية الجبائية، الإدارة الجبائية، المعالجة الإلكترونية للمعلومات.

Abstract

This study aims to analyze the impact of digitalization on improving tax transparency within the tax administration, through a field study conducted at the Tax Center of Aïn Témouchent. The study adopted a descriptive analytical approach, using a questionnaire for data collection and SPSS for data analysis.

The results revealed a strong positive relationship and a statistically significant effect of digitalization on tax transparency. Digitalization contributes to improving procedures, reducing errors, enhancing information quality, and limiting administrative corruption.

The study concludes that digitalization is a key factor in developing tax administration and strengthening transparency and trust between the administration and taxpayers.

Keywords: Digitalization, Tax Transparency, Tax Administration, leftarrow Electronic Data Processing

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	I
الشكر والتقدير	II
الإهداء	III
الملخص	V
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
المقدمة	أ - ز
الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الدراسات السابقة	3
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	3
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	7
المبحث الثاني: مدخل للرقمنة والشفافية الجبائية	11
المطلب الأول: ماهية الرقمنة الجبائية والإدارة الجبائية الرقمية	11
المطلب الثاني: ماهية الشفافية الجبائية وعلاقتها بالرقمنة	26
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد الفصل الثاني	38
المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب عين تموشنت	39
المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب عين تموشنت	39
المطلب الثاني: واقع الرقمنة في مركز ضرائب عين تموشنت	43
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية وتحليل النتائج	45
المطلب الأول: منهجية الدراسة	45
المطلب الثاني: عرض النتائج ومناقشتها	47
خلاصة الفصل الثاني	71
الخاتمة	73

80	فائمة المراجع
86	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(01_01)	مساهمة الرقمنة في :تقليل التهرب الضريبي، تقليل الفساد، تسهيل الوصول إلى المعلومة، تحسين الثقة بين الإدارة والمكلف	22
الجدول(02_01)	مزايا,وتحديات ,ومعوقات الرقمنة في المجال الجبائي	25
الجدول(01_02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	48
الجدول(02_02)	توزيع العينة حسب العمر	50
الجدول(03_02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	51
الجدول(04_02)	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في المجال الجبائي	53
الجدول(05_02)	مقياس ليكرت	55
الجدول(06_02)	إختبار الثبات ألفا كرونباخ	55
الجدول(07_02)	إختبار الصدق بيرسون	57
الجدول(08_02)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "الرقمنة في الإدارة الجبائية"	58
الجدول(09_02)	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني "أثرالرقمنة على الشفافية الجبائية"	59
الجدول(10_02)	سلم ليكرت الخماسي	60
الجدول(11_02)	نتائج المحور الأول من الإستبيان "الرقمنة في الإدارة الجبائية"	61
الجدول(12_02)	نتائج المحور الثاني من الإستبيان "اثرالرقمنة على الشفافية الجبائية"	63
الجدول(13_02)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط بين الرقمنة والشفافية الجبائية	66
الجدول(14_02)	جودة النموذج باستخدام التباين ANOVA	67
الجدول(15_02)	نتائج إختبار الانحدار الخطي البسيط	67

قائمة الأشكال

الصفحة	إسم الشكل	رقم الشكل
17	أبعاد الرقمنة الجبائية	الشكل (01_01)
30	أهمية الشفافية الجبائية	الشكل (02_01)
42	الهيكل التنظيمي لمركز ضرائب عين تموشنت	الشكل (01_02)
49	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	الشكل (02_02)
50	توزيع العينة حسب العمر	الشكل (03_02)
52	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	الشكل (04_02)
54	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في المجال الجبائي	الشكل (05_02)

مقدمة عامة

توطئة

بعد الثورة الرقمية التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة، والتطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المعلومات، والاتصال، باتت الرقمنة من أبرز التحولات الحديثة التي مست مختلف القطاعات بما فيها القطاع الإداري والقطاع المالي الجبائي. وقد ساهم هذا التحول الرقمي في إعادة ضبط و صياغة أساليب العمل داخل الإدارات العمومية، خاصة الإدارة الجبائية التي بدورها تسعى إلى تحسين، وتحديث، وتحديد خدماتها بما يتماشى مع متطلبات العصر.

وتعد الرقمنة الجبائية من أحد أبرز الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير، وعصرنة الإدارة الجبائية، وذلك من خلال إدخال أنظمة إلكترونية في تسيير العمليات الجبائية كالتصريح، والدفع الإلكتروني. مما يساهم في تبسيط الإجراءات، تقليل الوقت، والتكاليف، والجهد، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. كما تلعب الرقمنة دورا مهما وأساسيا في تعزيز وضوح المعلومات، وتقليل التدخل البشري الذي بدوره يؤدي إلى الحد من الأخطاء والتلاعبات والممارسات غير القانونية.

جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل وتحديد أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية. وذلك من خلال دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب بعين تموشنت. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات .

كما تم الاعتماد على برنامج spssversion26 لتحليل ، النتائج ، واختبار الفرضيات. وذلك بغية الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين المتغيرين. لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين حيث تناول الفصل الأول كل من الدراسات السابقة والإطار النظري للرقمنة، والشفافية الجبائية. بينما تناول الفصل الثاني الدراسة الميدانية، وتحليل نتائج ومناقشتها وصولا إلى اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج والتوصيات.

وفي الأخير تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الرقمنة في تحسين الشفافية الجبائية. وتقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تطوير العمل الجبائي داخل الإدارة الجبائية.

إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية في الإدارة الضريبية؟

الأسئلة الفرعية

وعليه نطرح التساؤلات التالية :

ما مفهوم الرقمنة ، وشفافية الجبائية. وما هي أهم خصائصهما؟

كيف تساهم الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجبائية ؟

ما هي أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والشفافية .

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والشفافية .

دوافع اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية نظرا للأهمية المتزايدة للرقمنة خاصة في القطاع الضريبي، حيث باتت الشفافية والمساءلة أحد أبرز التحديات التي تواجه مركز الضرائب، والمكلفين على حد سواء . وقد ارتكز اختيار الموضوع على عدة دوافع أساسية منها :

1/الأهمية العملية للرقمنة في تحسين الأداء: حيث توفر الرقمنة أدوات حديثة تسهل الإجراءات، تقلل الأخطاء البشرية، تقوم بالعمل على تسريع معالجة الملفات بما يعزز فعالية الإدارة الجبائية.

2/تعزيز الشفافية و مكافحة التهرب الضريبي: مع تطور الأنظمة الرقمية أصبح ممكنا متابعة كل معاملة ضريبية بشكل دقيق وهذا ما يقلل فرص التلاعب ويزيد ثقة المكلفين بالإدارة.

3/نقص الدراسات المحلية :على الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع الرقمنة إلا أن الدراسات التي تربط بين الرقمنة والشفافية الجبائية في الجزائر ما زالت محدودة مما يجعل هذا البحث فرصة من أجل إضافة مساهمة علمية جديدة.

4/ أهمية الموضوع في الإصلاحات الحكومية: يلعب الموضوع دورا هاما في الإصلاحات الحكومية إذ يأتي في سياق تحسين الخدمات العمومية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بما يتماشى ويتطابق مع السياسات الوطنية للرقمنة و الإصلاح الإداري.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية , وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:
- تحليل دور الرقمنة في الإدارة الجبائية: دراسة كيفية استخدام الأنظمة الرقمية (التصريح الإلكتروني, الدفع الإلكتروني، والنظام المعلوماتي الجبائي) من أجل تحسين فعالية الأداء الإداري وتقليل الأخطاء.
- تقييم تأثير الرقمنة على تحسين الشفافية: حيث يتم قياس مدى وضوح المعلومات, سهولة الوصول إلى البيانات، والمعلومات، وتعزيز كل من المساءلة وتقليل فرص التهرب الضريبي.
- تحديد المزايا و العيوب والتحديات المرتبطة بتطبيق الرقمنة: تحديد الايجابيات كتسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف ومعرفة العقبات مثل مقاومة التغيير ، التكاليف التشغيلية وأيضا المخاطر الأمنية.
- تقديم توصيات عملية: تقديم حلول مقترحة لتحسين تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية، وتحسين الشفافية بالاعتماد على النتائج الميدانية و النظرية.

منهجية الدراسة

- تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة العلاقة بين الرقمنة والشفافية الجبائية، وتحسين تأثير جميع الأدوات الرقمية على أداء الإدارة الجبائية.
- سمح هذا المنهج بوصف الواقع الحالي للإدارة الجبائية و الرقمنة. مع تفسير النتائج، ومقارنتها بالدراسات السابقة .

أداة جمع البيانات

- تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات اللازمة من موظفي الإدارة الجبائية.
- احتوت الاستبيانات على أسئلة حول مستوى استخدام الرقمنة، مستوى الشفافية ودرجة الرضا عن الخدمات الإلكترونية.

وقد تم أيضا طرح أسئلة مباشرة على موظفي الإدارة الضريبية .

كما تم إجراء مقابلة شفوية و الحصول على معلومات مهمة تفيد ،وتدعم الدراسة .

عينة الدراسة

شملت العينة موظفي مركز الضرائب بالمؤسسة محل الدراسة "مركز الضرائب عين تموشنت"، تم مراعاة التنوع الوظيفي ومستويات الخبرة من أجل الحصول على نتائج شاملة.

كما شملت العينة 30 شخص .

طرق التحليل

تم معالجة البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي ،بما فيها من تكرارات نسب مئوية أشكال بيانية متوسطات الحسابية انحرافات معيارية وذلك بهدف تحليل وتوزيع استجابة أفراد العينة .

الأدوات المستخدمة في التحليل

تم استخدام برامج تحليل إحصائي spssversion26، و excel، لتفسير نتائج الاستبيانات، جداول ،ورسومات بيانية لتوضيح النتائج وتسهيل قراءتها، وفهماها.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في:

الحدود الموضوعية:

ركزت الدراسة على موضوع أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية ،وكل ما يتعلق بالرقمنة و الشفافية الجبائية ،دون التوسع في باقي المجالات كمجالات الإدارة المالية أو الضريبية غير المرتبطة بالشفافية .

تم التطرق إلى الأدوات التي تخص الرقمنة الجبائية مثل التصريح الإلكتروني،الدفع الإلكتروني،النظام المعلوماتي الجبائي.و قدرتها على تحسين النظام الجبائي،و تأثيرها على الالتزام الضريبي.

الحدود المكانية:

كانت الدراسة في مركز الضرائب عين تموشنت، حيث قد تم تطبيق النظام الرقمي في هذا المركز بشكل متقدم وتم اختيار المكان من أجل توفير بيانات واقعية قابلة للتحليل.

الحدود الزمنية:

تم إجراء الدراسة في الفترة الزمنية ما بين سنة 2025 و 2026

صعوبات الدراسة

يوجد بعض الصعوبات في فترة إجراء الدراسة أهمها:

صعوبات منهجية

من الصعب الوصول إلى بعض البيانات الرسمية حول الأداء الرقمي للإدارة الجبائية، وذلك بسبب الطبيعة الحساسة للمعلومات الضريبية .

تحديات في اختيار الوسيلة المناسبة لجمع البيانات، والمعلومات وكذا ضمان شمولية الاستبيانات ،ودقتها وتغطية الأسئلة كل متطلبات التي يستلزمها تحليل ،و استخلاص النتائج.

صعوبات ميدانية

مقاومة بعض الموظفين والرفض للمشاركة، و الإجابة على الاستبيان، بسبب انشغالهم ،أو خوفهم من الكشف عن المعلومات.

الفروقات، والتفاوتات في المستوى المعرفي للرقمنة بين المشاركين في الإجابة على أسئلة الاستبيان مما أثر على درجة استيعاب بعض الأسئلة المتعلقة بالرقمنة.

صعوبات زمنية

القيود المرتبطة بمدة إعداد البحث ،وجمع البيانات ،وتحليلها قبل الموعد النهائي لتقديم الدراسة.

تقسيمات الدراسة

من اجل تنظيم البحث وشموليته ،وضمن التطرق لجميع جوانب موضوع الدراسة أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية بطريقة شاملة ،وتامة. تم تخصيص الدراسة على شكل فصلين رئيسيين الفصل الأول والفصل الثاني

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للرقمنة و الشفافية الجبائية حيث تناول هذا الأخير الدراسات السابقة لموضوع الدراسة باللغتين العربية و الانجليزية.وسواء كانت الدراسة على المستوى الوطني أو الدولي ،وذلك بغية تسليط الضوء على نتائج الأبحاث السابقة ودورها في توجيه ونقطة انطلاقا لهذا البحث. وقد شمل الفصل أيضا المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقمنة والإدارة الجبائية الرقمية ،وكذلك الشفافية الجبائية وعلاقتها بالرقمنة والإدارة الجبائية.

أما في الفصل الثاني فقد تم التركيز على الواقع الميداني وذلك من خلال دراسة حالة وإجراء مقابلة شفوية وطرح أسئلة شفوية ،و توزيع استبيان على موظفي الإدارة الجبائية.

تم عرض النتائج،تحليلها،ومناقشة تأثير الرقمنة على تعزيز الشفافية الجبائية.

شمل هذا الأخير مقترحات توصيات علمية مستندة إلى النتائج الميدانية .

الفصل الأول : الإطار النظري
للرقمنة والشفافية الجبائية

تمهيد

يعد موضوع أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية من أحد أبرز المواضيع الحديثة التي حظيت باهتمام شاسع في المجالات الاقتصادية والإدارية لاسيما بعد عملية التوجه نحو تحديث الإدارة الجبائية، واعتماد الأنظمة الرقمية. ولأجل الإحاطة التامة بموضوع الدراسة تم تخصيص هذا الفصل من أجل التوسع في موضوع الرقمنة والشفافية الجبائية. بدءاً من التطرق وعرض الدراسات السابقة التي أجريت حول نفس الموضوع سواء دراسات باللغة العربية أو الانجليزية. وذلك بهدف التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات، إبراز موقع الدراسة الحالية.

كما تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الدراسات السابقة

و خصص للدراسات السابقة (دراسات سابقة باللغة العربية و دراسة سابقة باللغة الانجليزية).

المبحث الثاني: مدخل للرقمنة و الشفافية الجبائية

وتم تخصيصه لعرض كل ما يتعلق بالرقمنة والإدارة الجبائية والشفافية الجبائية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة أحد أهم الخطوات التي تساهم في بناء أي بحث علمي حيث تساهم في إبراز الجهود العلمية التي تناولت موضوع الدراسة من عدة زوايا، كما تمثل هذه الأخيرة خلفية معرفية حول موضوع الدراسة ونقطة انطلاق لموضوع البحث. فهي تساعد على تحديد موقع البحث الحالي ضمن الإطار المعرفي القائم، ومن خلال عرض أبرز الدراسات المرتبطة بموضوع أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية يمكن التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات، أوجه التشابه و الاختلاف بينها، بما يسمح بتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة لمعالجتها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1/ دراسة عبد الملك أشوق تحت عنوان: "اعتماد الشفافية ومكافحة الفساد هدف منشود لتكريس فعالية الإدارة الجبائية".

وهي مقال علمي منشور في مجلة القانون و الأعمال المجلد 1، العدد 1، (ص 48-ص 58)، المنشور بتاريخ (30 جوان 2025).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تحقيق الشفافية داخل النظام الجبائي ومكافحة الفساد.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت النتائج إلى أن الرقمنة في الإدارة الجبائية تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي والحد من التهرب، والغش، مما يعزز الشفافية ويرفع من مستوى التحصيل.

2/ دراسة بن دخييس عبد الكريم - نظام جبايتك تحت عنوان: "استخدام تكنولوجيا المعلومات في تبسيط الإجراءات الجبائية - نظام جبايتك نموذجاً".

وهي مقال علمي منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 10، العدد 1، (ص 935-ص 950)، بتاريخ (17 أبريل 2025).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التحول الرقمي في تحسين أداء الإدارة الجبائية في الجزائر من خلال تطبيق نظام جبايتك. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن نظام جبايتك ساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين فعالية التحصيل الجبائي وتعزيز الشفافية.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

3/دراسة شعواوي سفيان وجرد نور الدين تحت عنوان: "أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الامتثال الضريبي والحصيلة الجبائية.

وهي مقال علمي منشور في مجلة دراسات جبائية، المجلد 13، العدد 2، (ص 133-ص 148)، بتاريخ (31 ديسمبر 2024).

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر التحول الرقمي على الامتثال الضريبي والحصيلة الجبائية من خلال تطبيق أنظمة التصريح والدفع الإلكتروني. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية لها أثر إيجابي في زيادة الامتثال الضريبي ورفع الحصيلة الجبائية، من خلال تحسين كفاءة النظام الجبائي وتعزيز الشفافية في المعاملات.

4/دراسة بن خالدي فضيل ودوش ليلي وبوترفاس فاطيمة الزهراء تحت عنوان: "رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر (دراسة حالة تلمسان).

وهي مقال علمي منشور في مجلة دفاتر ميكاس. المجلد 20 العدد 2، (ص 316-ص 332)، بتاريخ (14 ديسمبر 2024).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجبائية وتحقيق العدالة الضريبية. وقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أظهرت النتائج أن تطبيق التقنيات الرقمية يساهم في تحسين التحصيل الضريبي وتعزيز فعالية النظام الجبائي، مما ينعكس إيجاباً على الشفافية.

5/دراسة سفاحلو رشيد تحت عنوان: "دور رقمنة الإدارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري (حالة الإدارة الجبائية)".

وهي مقال علمي منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 8، العدد 1، (ص 25-ص 41)، بتاريخ (16 مارس 2024).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد داخل القطاع العمومي مع التركيز على الإدارة الجبائية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

حيث توصلت النتائج إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم في تقليل الفساد المالي والإداري وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين، مما يعزز الثقة والشفافية.

6/دراسة قويدر محمد الطيب وبلول محمد الصالح تحت عنوان: "مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي".

وهي مقال علمي منشور في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 9، العدد 2، (ص 101-ص 124)، بتاريخ (31 أكتوبر 2024).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية والحد من التهرب الضريبي. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن الرقمنة تساهم في تعزيز الشفافية وتقليل التدخل البشري في معالجة الملفات الجبائية.

7/دراسة كماش حسين وبوخدوني لقمان تحت عنوان: "رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر".

وهي مقال علمي منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، (ص 767-ص 782)، بتاريخ (01 ديسمبر 2022).

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الرقمنة في تطوير الخدمات الجبائية. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أظهرت النتائج أن الرقمنة ساهمت في تحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات، مما يعزز الشفافية ويشجع الامتثال الضريبي.

8/دراسة حنيش أحمد تحت عنوان: "انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر".

وهي مقال علمي منشور في مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2، (ص 85-ص 103)، بتاريخ (31 ديسمبر 2022).

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أظهرت النتائج أن الرقمنة تساهم في تحسين جمع المعلومات الجبائية وتسهيل الإجراءات وتعزيز الشفافية والحد من التهرب الضريبي.

9/دراسة حدوش صليحة وشرقي محمود تحت عنوان: "دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر".

وهي مقال علمي محكم منشور في مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، (ص 1155-ص 1190)، بتاريخ (28 ماي 2021).

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الرقمنة في تعزيز الشفافية داخل الإدارة العمومية. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث لخصت النتائج إلى أن الإدارة الرقمية تساهم في تقليل الفساد الإداري وتعزيز مبدأ الشفافية في المعاملات.

10/دراسة محمد بودالي وموسى بوشنب تحت عنوان: "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الإدارة الجبائية نموذجاً".

وهي مقال علمي منشور في مجلة دراسات جبائية، المجلد 5، العدد 2، (ص 253-ص 279)، بتاريخ (13 ديسمبر 2016).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية داخل الإدارة الجبائية. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن الرقمنة تساهم في تسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين وتعزيز الشفافية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1/ دراسة سليمان سعيدي تحت عنوان: "قياس أثر الرقمنة على التحديث في الإدارة الجبائية. Measuring the Impact of Digitalization on Modernization in Tax Administration: A Field Study of a Sample of Tax Administrations in the Wilaya of Constantine"

دراسة ميدانية لعينة من الإدارات الجبائية لولاية قسنطينة"، وهي مقال علمي منشور في مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 09، العدد 01، (ص 657-676)، بتاريخ (30 مارس 2025).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الرقمنة على تحديث الإدارة الجبائية من خلال دراسة مدى تأثير الأنظمة الرقمية على تحسين الأداء الإداري. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي واستبيان موجه لموظفي الضرائب، حيث توصلت النتائج إلى أن الرقمنة تحسن الأداء الإداري، تقلل الأخطاء، وتعزز الشفافية داخل الإدارة الجبائية.

2/ بودويرة وفاء ولعراية أمينة تحت عنوان "رقمنة النظام الضريبي الجزائري: الواقع والتحديات".

"Digitalization of the Algerian Tax System: Reality and Challenges"

وهي مقال علمي منشور في مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، (ص 245-262)، بتاريخ (15 مارس 2024).

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع التحول الرقمي في النظام الضريبي الجزائري وتحديد المعوقات التي تواجه تعميم نظام "Jibayatic". وقد اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل التقارير الرسمية لوزارة المالية، حيث توصلت النتائج إلى أن الرقمنة حققت تقدماً ملموساً في تبسيط التصريحات الضريبية عن بعد، إلا أن نقص الوعي الرقمي لدى بعض المكلفين وضعف الربط البيني بين المصالح الإدارية لا يزالان يشكلان تحدياً كبيراً أمام التحديث الشامل.

3/ بوالقلمح مريم وعلواني نبيلة تحت عنوان: "أثر الإدارة الضريبية الإلكترونية في تعزيز جودة الخدمات الضريبية في الجزائر"

"The Impact of Electronic Tax Management on Enhancing the Quality of Tax Service" esinAlgeria.

وهي مقال علمي منشور في مجلة معارف، المجلد 19، العدد 01، (ص 514-532)، بتاريخ (31 جانفي 2024).

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإدارة الضريبية الإلكترونية في رفع من جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة في الجزائر. وقد اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي في المصالح الجبائية ساهم في تقليص الوقت والجهد، وزيادة دقة المعاملات، مما أدى إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين وتعزيز الثقة المتبادلة.

4/دراسة حيمر وردة وبوبقيرة رمزي تحت عنوان: "مساهمة التحول الرقمي في تحسين الأداء الضريبي في الجزائر"

"The Contribution of Digital Transformation to Improving Tax Performance in Algeria: A Field Study".

دراسة ميدانية"، وهي مقال علمي منشور في مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، (ص 288-305)، بتاريخ (30 جوان 2024).

هدفت الدراسة إلى قياس مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين الأداء الضريبي في الجزائر من خلال دراسة ميدانية. وقد اعتمد الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع استمارة استقصاء على موظفي قطاع الضرائب، حيث توصلت النتائج إلى أن تبني التقنيات الرقمية أدى إلى تحسين الرقابة الجبائية وتفعيل قنوات التواصل مع المكلفين، مما انعكس إيجاباً على سرعة معالجة الملفات وتقليل البيروقراطية.

5/دراسة بن عيسى ليلي وبوسهولة رابع تحت عنوان: "دور الرقمنة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية داخل الإدارة الجبائية الجزائرية".

"The role of digitalization in improving the quality of accounting information within the Algerian tax administration"

وهي مقال علمي منشور في مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، (ص 145-162) بتاريخ (30 مارس 2024).

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التحول الرقمي على موثوقية وجودة البيانات المالية والمحاسبية المتداولة في المصالح الضريبية. وقد اعتمد الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن الأنظمة الرقمية تساهم في توفير معلومات دقيقة وفورية لصناع القرار، مما يقلل من مخاطر التلاعب المحاسبي ويساعد في اتخاذ قرارات ضريبية صائبة.

6/دراسة قارة بوزيان مروى وبوعلام مروان تحت عنوان: دور الرقمنة في الإدارة الجبائية في تحقيق الامتثال

الضريبي: دراسة ميدانية لعينة من موظفي الضرائب"

"The role of digitization in tax administration in achieving tax compliance: A field study of a sample of tax officials"

وهي مقال علمي منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، (ص 520-ص 538)، بتاريخ (31 أوت 2024).

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحول الرقمي للإدارة الجبائية في تعزيز مستوى الالتزام والامتثال الضريبي لدى المكلفين. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي واستمارة استقصاء وزعت على موظفي الضرائب، حيث توصلت النتائج إلى أن الرقمنة تزيد من وعي المكلفين بضرورة التصديق وتسهيل عملية الرقابة، مما يؤدي في النهاية إلى رفع معدلات الامتثال الطوعي والحد من التهرب الضريبي.

7/دراسة بن عيسى الهام تحت عنوان: الحوكمة الرقمية كآلية لتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر.

"Digital governance as a mechanism for modernizing tax administration in Algeria"

وهي مقال علمي منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 17، العدد 01، (ص 485-ص 502)، بتاريخ (30 جوان 2024).

هدفت الدراسة إلى تبيان دور الحوكمة الرقمية في عصنة التسيير داخل قطاع الضرائب بالجزائر. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن تطبيق آليات الحوكمة الرقمية يساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية، وتفعيل الرقابة الآلية، كما يقلل من التدخل البشري مما يحد من فرص الفساد الإداري والمالي.

8/دراسة بن زيان إيمان وبن نافلة قدور تحت عنوان: الابتكار الرقمي كركيزة لتحديث النظام الضريبي الجزائري

"Digital Innovation as a Pillar for the Modernization of the Algerian Tax System"

وهي مقال علمي منشور في مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، (ص 188-ص 205)، بتاريخ (30 جوان 2024).

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الابتكار التكنولوجي في تسريع عملية عصنة الإدارة الجبائية بالجزائر. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت النتائج إلى أن الاعتماد على تقنيات الابتكار الرقمي يساهم في إحداث نقلة نوعية في طرق التسيير الجبائي، وتسهيل عملية الولوج إلى الخدمات الضريبية الإلكترونية، مما يعزز من كفاءة وفعالية النظام الضريبي ككل.

9/دراسة بن عبيد رفيقة ولخلف عقيلة تحت عنوان: أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية قسنطينة

"The Impact of Digitalizing Tax Administration on Improving Tax Collection: A Case Study of the Constantine Tax Directorate"

وهي مقال علمي منشور في مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02، (ص 312-ص 330)، بتاريخ (30 سبتمبر 2024).

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية الأنظمة الرقمية في زيادة حجم الإيرادات الضريبية وتحسين عمليات التحصيل في ولاية قسنطينة. وقد اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث توصلت النتائج إلى أن تطبيق نظام "جبائتك" ساهم بشكل ملحوظ في تسريع استرجاع المستحقات الضريبية وتضييق الخناق على المتأخرات، مما أدى إلى تحسين الحصيلية الإجمالية للتحصيل.

10/دراسة بن ميهوب أسماء وحمداوي وسيلة تحت عنوان: دور رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل

"The role of tax administration digitalization in reducing tax evasion: A case study of the Jijel tax directorate"

وهي مقال علمي منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 17، العدد 01، (ص 720-ص 738)، بتاريخ (30 جوان 2024).

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في كشف آليات التهرب الضريبي والحد منها باستخدام الأنظمة المعلوماتية. وقد اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث توصلت النتائج إلى أن الرقمنة وفرت أدوات رقابية دقيقة تسمح بمتابعة مسار الأموال والأنشطة الاقتصادية بشكل آلي، مما قلل من فرص التلاعب الضريبي وساهم في تعزيز العدالة الجبائية.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

المبحث الثاني: مدخل للرقمنة و الشفافية الجبائية

تعتبر الرقمنة المحرك الأساسي للعصر الحديث، كونها الوسيلة التقنية التي تضمن تدفق المعلومات بكل وضوح ونزاهة، وباعتبارها أداة فعالة لتعزيز الشفافية، تساهم الرقمنة في تبسيط الإجراءات الإدارية والجبائية، ورفع الغموض عن كافة المعاملات، مما يخلق بيئة مؤسسية شفافة، متطورة تقوم على أساس الوضوح والنزاهة، وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الشفافية، والرقمنة الجبائية والعلاقة الوثيقة بينهما.

المطلب الأول : ماهية الرقمنة و الإدارة الجبائية الرقمية

مع التطور المتسارع للتكنولوجيا ودخول الرقمنة من أوسع الأبواب في الإدارة العامة، أصبح قطاع الضرائب يواجه فرصاً كبيرة لتحسين، وتطوير الأداء وتعزيز الشفافية. هذا المبحث يهدف إلى تقديم الإطار المفاهيمي للرقمنة والشفافية الجبائية لفهم دور الرقمنة في تحسين فعالية الإدارة الجبائية وجودة الخدمات المقدمة للمكلفين في ظل النظام الرقمي.

أولاً: مفاهيم حول الرقمنة، الإدارة الجبائية. والإدارة الجبائية الرقمية

الفرع الأول: ماهية الرقمنة

أولاً: نشأة الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتز من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقة الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها لتحل محلها السجلات الالكترونية وفي مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الإعازات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى العربية أو ما تعرف بمجموعة السبعة في جويلية 1994. بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء المعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمثل بعدها اجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات بتكليف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، ومن أهمها اجتماع بروكسيل سنة 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية، بتمويل من المؤسسة

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

القومية للعلوم والوكالة الفضائية النازا التابعة لوزارة الدفاع، ليشمل هذا المشروع إقامة المكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

انتقلت بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموريا بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية وأوكسفورد تاست أرشيف ومعهد تولون للأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو خطط الإنتاج الفكري الإلكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية. (هشام، 2022، صفحة 11)

إن المتتبع لمسار الرقمنة يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم استراتيجياتها لتنمية أدائها، فهذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال التي حققته مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والانترنت وصولاً إلى المفردات والمصطلحات. أما فيما يكتبه ويقول الباحثون والمتخصصون في مجال المكتبات الرقمية التي تطور استخدامها في تخزين البيانات الجغرافية واسترجاعها وبثها إلى الجهات المستفيدة الأخرى. بدأت تتردد مصطلحات عديدة مشابهة مثل (المكتبة الافتراضية والمكتبة الإلكترونية، المكتبة الرقمية) كل هذه المصطلحات بقيت تتسم بالغموض لتعدد مصطلحاتها حيث سماها ليكيدر بمكتبة المستقبل، وسماها الألكسيستر دونارقي. إلا أن مهما اختلفت هذه التسميات يبقى جوهرها واحد، وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات. (هشام، 2022، صفحة 12)

ثانياً: تعريف الرقمنة

لغة:

تعود مادة "رقمنة" في أصلها اللغوي إلى الجذر (رقم)، حيث تشير المعاجم العربية إلى أن "الرقم" هو الكتابة والوسم والترقيم وتبيين الحروف [1]. وفي الاستعمال المعاصر، تُعد الرقمنة تعريفاً للمصطلح التقني (Digitization)، وهي مشتقة من كلمة "رقم" للدلالة على تحويل المعطيات من شكلها المادي إلى رموز رقمية تعتمد على النظام الثنائي ليفهمها الحاسوب [2]. (ابن، 1994، صفحة 242).

اصطلاحاً:

هناك مفاهيم تتعلق بمصطلح الرقمنة وفقاً للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني" إلى الرقمنة "أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب - الدوريات - التسجيلات الصوتية والصور المتحركة)

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحسابات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

وتشير "شارلوت بيرسي" إلى الرقمنة أنها "منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي". ويقدم "دوج هودجز" مفهوماً آخر تم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه "الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل مقالات دوريات - الكتب - المخطوطات - الخرائط إلى شكل رقمي".

وبمعنى آخر فإن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني. (يقطين، 2005، صفحة 21)

يقدم دوج هودجزHodgesDoug تعريفاً يعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح من وسيط تخزين فيزيائي تقليدي إلى شكل رقمي. من خلال المفاهيم السابقة نستخلص أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعة من البيانات الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق بتحويل التعامل من مصدرها المتاح بشكل ورقي إلى شكل إلكتروني قابل للتداول ويمكن اختصاره في رقم وشفرة. (صادقي، 2023، صفحة 100)

وتُعرف الرقمنة اصطلاحاً بأنها عملية تحويل شاملة لنمط العمل الإداري والخدمات من طابعه الورقي التقليدي إلى طابع إلكتروني يعتمد على التقنيات الحديثة، وذلك من خلال تحويل البيانات والوثائق المادية إلى صيغ رقمية يمكن معالجتها وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة عالية. وهي تهدف إلى إعادة هندسة الإجراءات الإدارية لتقليل الاعتماد على العنصر البشري، مما يضمن سرعة الإنجاز وشفافية المعاملات وتسهيل تدفق المعلومات بين الإدارة والمواطن. (محمد، 2005، صفحة 154)

ثالثاً: تعريف الرقمنة الجبائية:

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها: استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الجبائي.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

تعرف على أنها: "الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومنج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية". (يونس، 2021، صفحة 218)

وتعرف على أنها "ذلك الإطار الذي يسعى من خلاله إلى تنسيق وخطط الموارد المادية والمالية والبشرية بهدف تحويل البيانات والمعطيات الجبائية، من مدخلات لنظام المعلومات الجبائية إلى مخرجات وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف التي حددتها الإدارة الجبائية". (السعيد، 2024، الصفحات 167-176)

وتعرف كذلك رقمنة الإدارة الجبائية على أنها "استغناء هذه الأخيرة عن مختلف التعاملات الورقية، والاعتماد على نظام معلومات إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آني ومتسلسل، من أجل تحقيق جميع الأهداف المرجوة". (الطائي، 2013، صفحة 148)

الفرع الثاني : الإدارة الجبائية الرقمية

أولاً: تعريف الإدارة الجبائية

تُعرف الإدارة الجبائية على أنها الإدارة التي تعمل على تنفيذ القواعد الضريبية، والتحقق من مدى مطابقتها للقانون؛ بهدف حماية حقوق الدولة من جهة، وحقوق المكلفين من جهة أخرى، وتقتصر تغييرات وقواعد ضريبية تشريعية وتنظيمية ترفع من كفاءة النظام الضريبي، وهذا ما يؤدي إلى تجسيد أهداف الضريبة. (خروبي، 2022، صفحة 24)

ثانياً: تعريف رقمنة الإدارة

تُعرف على أنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني، عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية، ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً. (سهيلة.مهري، 2006، صفحة 82)

وتعرف كذلك بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة (السلي، 2008، صفحة 32)

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

كما تعرف بأنها استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان، ويطل هذا المعنى حتى الأمور الإدارية. (نجم، 2009، صفحة 158)

وتعرف أيضاً بأنها لا تقتصر على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الإنترنت فحسب، بل تشمل المحاولات الدائمة للحصول على أجود خدمة في العلاقات الداخلية والخارجية، من خلال الطرق الإلكترونية غير التقليدية في أي مكان وزمان، دون تمييز أو إخلال بتكافؤ الفرص. (أحمد، 2009، صفحة 25)

ثالثاً: تعريف الإدارة الجبائية الرقمية

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف؛ فهناك من عرفها على أنها: استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاذ من حالات التهرب الجبائي.

وتعرف كذلك بأنها: الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية. (قناص، 2021، صفحة 218)

وتعرف كذلك رقمنة الإدارة الجبائية على أنها: استغناء هذه الأخيرة عن مختلف التعاملات الورقية، والاعتماد على نظام معلومات إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آلي ومتسلسل، من أجل تحقيق جميع الأهداف المرجوة. (الطائي، 2013، صفحة 148)

ثانياً: أنواع الرقمنة في الإدارة الجبائية

تتمثل أنواع الرقمنة في: (خروبي، 2022، صفحة 115)

الرقمنة الإجرائية:

تتعلق بتبسيط وتحديث المعاملات التي تربط الإدارة بالمكلفين، وتشمل الخدمات الإلكترونية التي تسمح للمكلف بالقيام بالتصريح عن بُعد، ودفع المستحقات الضريبية عبر منصات الدفع الإلكتروني، مما يقلل من عبء التنقل والتعامل الورقي

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

الرقمنة التشغيلية:

تستهدف عصرنة آليات العمل الداخلية لمصالح الضرائب، وتعتمد على التحول من الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الرقمي، واستخدام برمجيات مدمجة لربط المصالح المختلفة (الوعاء والتحصيل) لضمان سرعة تداول الملفات الجبائية ودقتها

الرقمنة الرقابية:

تركز على استخدام التكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي، وذلك عبر توظيف برامج ذكية تقوم بتحليل البيانات والمقارنة الآلية بين التصريحات الجبائية والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة، مما يسهل عملية كشف التناقضات وتوجيه عمليات الرقابة الميدانية

الرقمنة المؤسسية:

تتمثل في الربط البيني والتبادل الآلي للمعلومات بين إدارة الضرائب ومختلف المؤسسات الوطنية الأخرى مثل الجمارك، البنوك، والضمان الاجتماعي، بهدف حصر الوعاء الضريبي وضمان شفافية كافة المعاملات المالية والاقتصادية.

ثالثاً: أبعاد الرقمنة الجبائية

لم يعد التحول الرقمي في الإدارة الجبائية مجرد خيار تقني يرتبط بإدخال أدوات إلكترونية في التسيير، بل أصبح توجهها استراتيجياً شاملاً يعيد تشكيل طبيعة العلاقة بين الإدارة والمكلف، ويحدث نقلة نوعية في طرق العمل، التخطيط، والرقابة. فنجاح الرقمنة لا يقف عند الجانب التكنولوجي فحسب، بل يتطلب معالجة متكاملة تشمل الأبعاد التنظيمية، التقنية، البشرية، والقانونية، لضمان نجاح رقمنة الإدارة الجبائية عدة أبعاد مترابطة. (سمية، 2020، صفحة 55)

البعد التنظيمي: إعادة هيكلة الإدارة الجبائية بما يتناسب مع متطلبات التحول الرقمي؛

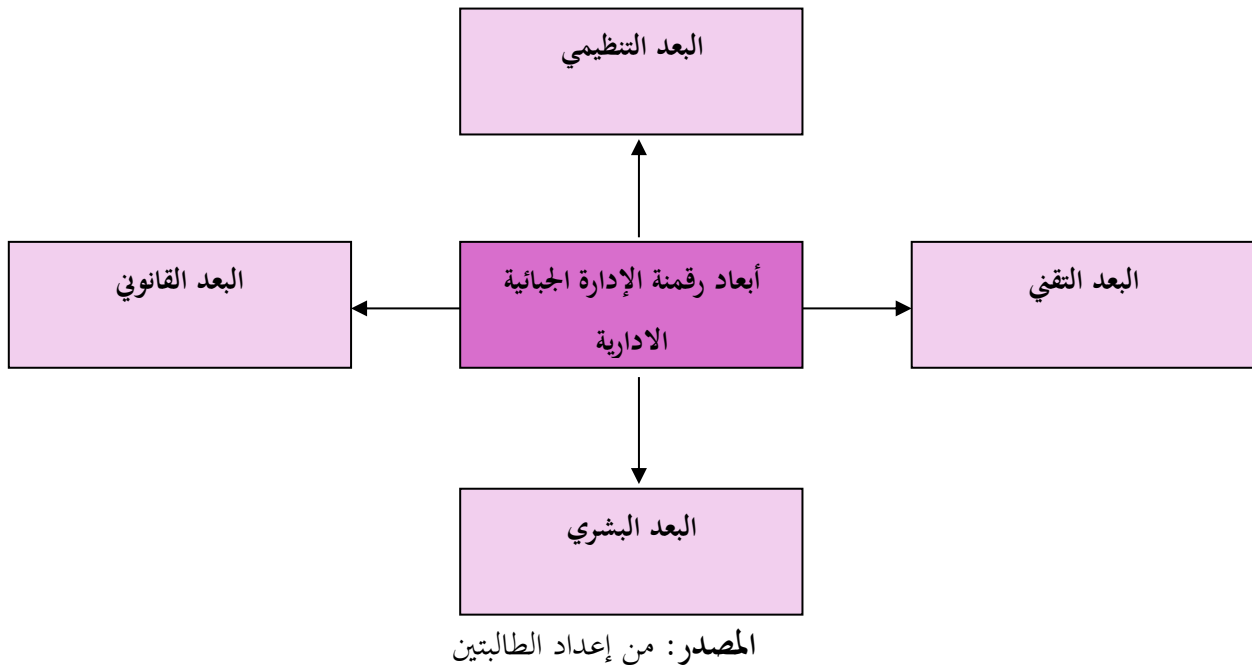
البعد التقني: تطوير البنية التحتية الرقمية، مثل المنصات الإلكترونية وأنظمة المعلومات؛

البعد البشري: تأهيل وتدريب الموارد البشرية على استخدام الأنظمة الرقمية؛

البعد القانوني: توفير الإطار القانوني الذي ينظم العمليات الرقمية ويحمي المعطيات الشخصية والسرية.

تتجلى أهمية هذه الأبعاد في كونها تحدد مدى قدرة الإدارة الجبائية على التكيف مع متطلبات العصر الرقمي، وتحقيق الأهداف المرجوة من الرقمنة، وعلى رأسها تحسين مردودية التحصيل، تقليص التكاليف، وتعزيز الشفافية. كما أن إغفال أي بعد من هذه الأبعاد قد يفرغ التحول الرقمي من محتواه، ويؤدي إلى نتائج عكسية، كما هو موضح في:

الشكل رقم (01_01): أبعاد الرقمنة الجبائية



رابعا: أهداف و فوائد الرقمنة في الإدارة الجبائية

أ/الأهداف:

تهدف الرقمنة في الإدارة الجبائية إلى:

1/تحسين جودة الخدمات

تهدف الرقمنة إلى تحسين جودة الخدمات, وتقديمها بشكل أكثر دقة وسرعة, مما يؤدي إلى رفع مستوى الرضا لدى المستخدمين.

2/تبسيط الإجراءات

تبسيط وتقليل التعقيدات الإدارية البيروقراطية وذلك من خلال الاعتماد على الأنظمة الالكترونية بدل التقليدية

3/تسريع المعاملات

تقليل حجم الوقت, وإنجاز المعاملات في وقت أقصر وذلك بفضل الأنظمة المعلوماتية الحديثة, والمعالجة الرقمية.

4/تقليل التكاليف التشغيلية

تقليص التكاليف من خلال خفض التكاليف والنفقات التي ترتبط بالورق، والموارد البشرية، والعمليات اليدوية.

5/تعزيز الشفافية والمساءلة

القدرة من تمكين تتبع ومراجعة العمليات وتقليل الفساد الإداري من خلال التسجيل الإلكتروني للمعاملات.

6/تسهيل الوصول إلى المعلومات

إتاحة البيانات والخدمات للمستخدمين من أجل الوصول إلى المعلومات بكل سهولة عبر المنصات الرقمية

7/تحسين اتخاذ القرار

توفير تقارير وبيانات، ومعطيات دقيقة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات فعالة وصائبة.

(بحي، 2020، صفحة 23)

ب/الفوائد:

التحول الرقمي له العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

الفوائد الاقتصادية:

تتمثل الفوائد الاقتصادية في:

توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونياً، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تُصرف أثناء العمل بالحكومة التقليدية.

مساندة برامج التطوير الاقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي.

إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات تقنية متخصصة مثل إدخال البيانات، تشغيل وصيانة البنية التحتية، وأمن المعلومات.

توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة، بدلاً من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات المتبعة في الإدارة

التقليدية.

فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

الفوائد الإدارية:

تتمثل الفوائد الإدارية في:

تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي
القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية
الشفافية في التعامل وإلغاء الوساطة والمحسوبية في المعاملة
اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها
تنظيم قواعد عمل جديدة و بيئة عمل جديدة مختلفة تماماً عن بيئة الحكومة التقليدية
مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود

الفوائد الاجتماعية:

تتمثل الفوائد الاجتماعية في:

إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات
تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإلكتروني
تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة. (بلقاسم، 2021، الصفحات 39-

40)

خامساً: خصائص الإدارة الجبائية الرقمية

تمثل الإدارة الجبائية الرقمية التحول الرقمي الشامل في طرق تقديم الخدمات الضريبية وتنظيم عمليات التحصيل والرقابة، وتتميز بعدة خصائص أساسية تميّزها عن الإدارة التقليدية:

1/ الأتمتة

تعتمد الإدارة الجبائية الرقمية على معالجة البيانات والعمليات بشكل آلي، مما يقلل من التدخل البشري ويحد من الأخطاء ويرفع من سرعة الأداء.

2/ التكامل المعلوماتي

تتميز بربط مختلف المصالح والأنظمة الجبائية في منصة واحدة، مما يسهل تبادل المعلومات بين الإدارات ويعزز التنسيق الداخلي.

3/ الشفافية

تسمح الرقمنة بتتبع جميع العمليات الضريبية إلكترونياً، مما يقلل من فرص الفساد ويعزز الثقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة.

4/ السرعة والكفاءة

تساهم الأنظمة الرقمية في تسريع معالجة الملفات الجبائية وتقليص الوقت اللازم لإنجاز الإجراءات مقارنة بالطرق التقليدية.

5/ سهولة الوصول إلى المعلومات

توفر الإدارة الرقمية خدمات إلكترونية تمكن المكلفين من الإطلاع على بياناتهم الضريبية وتقديم التصريحات عن بعد في أي وقت ومكان.

6/ الأمان وحماية البيانات

تعتمد على أنظمة حماية متقدمة لتأمين المعلومات الجبائية وضمان سريتها ومنع أي اختراق أو تلاعب.

7/ دعم اتخاذ القرار

توفر قواعد البيانات الرقمية معلومات دقيقة تساعد الإدارة الجبائية في التحليل والتخطيط واتخاذ قرارات فعالة. (رضوان، 2004، صفحة 58).

سادسا: متطلبات الرقمنة:

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة في المقام الأول توفير البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفير الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ينسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة شروط يمكن ذكرها فيما يلي: (قوادري، 2022، صفحة 238)

المتطلبات القانونية:

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

المتطلبات التنظيمية الإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجرائها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تسهيلها وزيادة مرونتها ورفع فعاليتها.

المتطلبات التقنية:

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت

المتطلبات الخاصة للبنية التحتية المعلوماتية أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها

المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية.

سابعا: كيف تساهم الرقمنة في كل من :

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

الجدول (01_01): مساهمة الرقمنة في: تقليل التهرب الضريبي، تقليل الفساد، تسهيل الوصول إلى المعلومة، تحسين الثقة بين الإدارة والمكلف

المحور	كيفية المساهمة
تقليل التهرب الضريبي	تعتمد الرقمنة على ربط قواعد البيانات وتبادل المعلومات بين الإدارات، مما يسمح بالكشف عن التلاعب والإخفاء، إضافة إلى اعتماد التصريح والدفع الإلكتروني الذي يعزز التتبع والشفافية.
تقليل الفساد	تقلل الرقمنة من التدخل البشري في الإجراءات، مما يحد من فرص الرشوة والتلاعب، لأن العمليات تصبح مؤتمتة وقابلة للمراقبة.
تسهيل الوصول إلى المعلومة	توفر المنصات الرقمية إمكانية الإطلاع على الوضعية الجبائية، التصريحات، والخدمات الإدارية عن بعد دون الحاجة للتنقل.
تحسين الثقة بين الإدارة والمكلف	تعزز الرقمنة الشفافية والدقة في المعاملات، مما يزيد من ثقة المكلف في الإدارة الضريبية وعدالة الإجراءات.

المصدر: (عزي عثمان، أثر الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجبائية، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر

2022، ص 96).

ثامنا: مراحل تطبيق الرقمنة في الضرائب

يتطلب التحول الرقمي في الإدارة الجبائية مساراً زمنياً وتقنياً منظماً، يمكن اختزاله في ثلاث مراحل أساسية:

1/ مرحلة التخطيط والجاهزية:

وتتمثل في وضع الإستراتيجية العامة للرقمنة، وتطوير البنية التحتية من شبكات وحواسيب، مع التركيز على تكوين العنصر البشري وتأهيله تقنياً.

2/ مرحلة الانتقال والتشغيل

:وهي المرحلة التي يتم فيها إطلاق المنصات الإلكترونية (مثل نظام جبايتك) وتحويل الملفات الورقية إلى قواعد بيانات رقمية، وبدء تفعيل الخدمات عن بعد.

3/ مرحلة التقييم والتطوير

:وهي مرحلة الرقابة على أداء الأنظمة الرقمية، للتأكد من مدى تحقيقها للأهداف المسطرة، ومعالجة أي ثغرات تقنية أو قانونية قد تظهر أثناء الممارسة الفعلية، لضمان استمرارية وعصرية النظام الجبائي. (بوزيان، 2021، صفحة 164)

تاسعا: أدوات الرقمنة الجبائية في الجزائر

اعتمدت الإدارة الجبائية الجزائرية في مسار عصرنتها على حزمة من الأدوات والأنظمة الرقمية التي تهدف إلى تسهيل العلاقة مع المكلفين، وأبرزها:

أولاً: نظام "جبايتك":

وهو نظام معلوماتي متكامل يهدف إلى ميكنة وتسيير كافة الملفات والعمليات الجبائية داخل مراكز الضرائب والمراكز الجوية التابعة لها.

ثانياً: البوابة الإلكترونية "مساهمتك":

وهي منصة تتيح للمكلفين بالضريبة إمكانية التصريح والدفع الإلكتروني عن بعد دون الحاجة للتنقل المادي لمصالح الضرائب.

ثالثاً: نظام الدفع الإلكتروني:

من خلال توفير أجهزة الدفع والبطاقات البنكية والبطاقة الذهبية لتسديد الحقوق الجبائية

رابعاً: المواقع الإلكترونية والمنصات التفاعلية:

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

و التي توفر كافة النصوص القانونية، والتحيينات، والنماذج الورقية بصيغ رقمية سهلة التحميل، مما يعزز حق الوصول للمعلومة الجبائية ويحقق مبدأ الشفافية والوضوح في التعاملات الضريبية بكافة مستوياتها الرسمية المطلوبة. (المديرية العامة للضرائب وزارة المالية، 2022، صفحة 12)

عاشرا: مزايا وتحديات ومعوقات الرقمنة في المجال الجبائي

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

الجدول (01_02): مزايا وتحديات ومعوقات الرقمنة في المجال الجبائي

العنصر	المزايا	التحديات	المعوقات
الشرح	تتسم الرقمنة بجملة من المنافع التي تمس الأداء الإداري، الامتثال الجبائي، وعلاقة الإدارة بالمكلف، ومن أبرز هذه المزايا __تحسين كفاءة التحصيل الجبائي من خلال تتبع التعاملات إلكترونياً وتقليص التدخل البشري. (ياسين، 2022، صفحة 25) __الحد من التهرب والغش الجبائي بفضل تكامل قواعد البيانات وسهولة الرقابة الآنية. (عبد الحكيم، 2022، صفحة 90) __تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية، مما يعزز رضا المكلفين ويزيد من مستوى الامتثال الطوعي. (سمية، 2020، صفحة 58) __تعزيز ثقة المتعاملين في الإدارة الجبائية بما يضمن الشفافية. (الحرايرية، 2021، صفحة 134) __تخفيض التكاليف التشغيلية نتيجة تقليص الأعمال الورقية وتحسين إدارة الموارد. (إبراهيمي، 2020، صفحة 73) __تحسين التنسيق بين الهيئات الضريبية والمؤسسات المالية من خلال ربط إلكتروني فعال. (البونسي، 2021، صفحة 41)	بالرغم من الإيجابيات التي تتميز بها الرقمنة إلا أنها تواجه عدة تحديات قد تعيق تحقيق أهدافها، ومن أبرزها: __ضعف البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق الداخلية. (الحرايرية، 2021، صفحة 137) __نقص الكفاءات التقنية والإدارية المؤهلة للتعامل مع الأنظمة الحديثة. (عبد الحكيم، 2022، صفحة 92) __محدودية الثقافة الرقمية لدى المكلفين بالضريبة، مما قد يخلق فجوة في التفاعل مع الخدمات الرقمية. (سمية، 2020، صفحة 61) __الخوف من فقدان المهام التقليدية نتيجة الأتمتة والرقمنة الجبائية. (إبراهيمي، 2020، صفحة 76) __مخاطر الأمن السيبراني المتعلقة بحماية البيانات والمعلومات الجبائية الحساسة. (صندوق النقد الدولي، 2023، صفحة 9) __عدم اكتمال الإطار التشريعي المنظم للمعاملات الرقمية، مما قد يسبب غموضاً قانونياً في بعض الحالات. (البونسي، 2021، صفحة 45)	على أرض الواقع، لا يزال مسار تجسيد عملية الرقمنة يواجه جملة من المعوقات الهيكلية والتنظيمية التي تقف حائلاً دون تحقيق التحول الرقمي الشامل والفعال، ومنها: (عبد الحكيم، 2022، صفحة 94) __ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الإدارات. __مقاومة التغيير من قبل الموظفين __الافتقار إلى الكفاءات التقنية المتخصصة __غياب تشريعات رقمية شاملة ومرنة __محدودية الوعي الرقمي لدى المكلفين بالضريبة

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للشفافية الجبائية وعلاقتها بالرقمنة

مع تزايد تعقيد النظام الضريبي ودور الضرائب في تمويل الدولة، أصبحت الشفافية الجبائية عنصراً أساسياً لضمان التزام المكلفين وتحسين الأداء الإداري. يلقي هذا المبحث الضوء على مفهوم الشفافية الجبائية، خصائصها، مؤشرات قياسها، وأثر الرقمنة على تعزيزها في الإدارة الضريبية.

أولاً: تعريف الشفافية

لغةً:

تعود كلمة "الشفافية" في أصلها اللغوي إلى المادة الثلاثية (شفف)، ويُقال شَفَّ الشيء أي أظهر ما وراءه ولم يتركه مستوراً، والشفَّ هو الثوب الرقيق الذي لا يحجب ما تحته. وفي المعاجم العربية، تُعرف الشفافية بأنها خاصية الأجسام التي تسمح بمرور الضوء من خلالها، مما يتيح رؤية الأشياء الكامنة خلفها بوضوح وجلاء، فهي لغوياً مرادفة للوضوح والنقاء والصفاء، وتدل في سياقها العام على انتفاء الغموض أو الخفاء في عرض الأشياء وتبيان حقيقتها للناظرين دون حواجز. (ابن، 1994، صفحة ج 09 ص 182)

اصطلاحاً:

تُعرف الشفافية في الاصطلاح الإداري بأنها التزام المؤسسات بنشر ومشاركة المعلومات المتعلقة بسياساتها وقراراتها وأدائها بوضوح ودقة، وفي الوقت المناسب، لتكون متاحة لجميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة. وهي تمثل بيئة عمل تنبذ السرية والغموض، وتسمح للمواطنين والمكلفين بالإطلاع على الإجراءات والقوانين المنظمة للعمل الإداري والجبائي، مما يسهل عملية الرقابة الشعبية والمؤسسية، ويساهم في تعزيز مبدأ المساءلة وتقليل فرص الانحراف أو الفساد، فهي بذلك تعد ركيزة أساسية للحكم الرشيد في الدولة الحديثة. (عامر، 2004، صفحة 34).

الشفافية هي الوضوح التام في عرض القوانين والأنظمة والتعليمات، ونشر المعلومات والإفصاح عنها وضمان سهولة الوصول إليها، بحيث تكون متاحة للجميع في الوقت المناسب وبدقة عالية، مما يسمح للمكلفين بمعرفة حقوقهم والتزاماتهم. (مازن، 2013، صفحة 12).

هي الممارسة التي تضمن توفير المعلومات الكاملة والدقيقة والصحيحة للجمهور، حول السياسات والقرارات والأنظمة المتبعة، بطريقة تسمح بالرقابة والمحاسبة، وتمنع استغلال السلطة أو المعلومات السرية لتحقيق مصالح خاصة.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

(بن منصور، 2015، صفحة 24).

ثانياً: تعريف الشفافية الجبائية

تعتبر الشفافية من الخصائص الأساسية للحكومات والمنظمات وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، والأفراد الذين يسعون إلى الكشف عن المعلومات والخطط والإجراءات المتبعة. وتعكس الشفافية مدى مشاركة المنظمة للمعلومات الضرورية التي يحتاجها أصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات مستنيرة.

(Havens، 2008، صفحة 22)

تُعرف الشفافية الجبائية بأنها الوضوح التام الذي تنتهجه الإدارة الضريبية في إعداد وتنفيذ السياسات الجبائية، من خلال إتاحة كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالميزانية والإيرادات الضريبية للجمهور والمكلفين. وهي تهدف إلى كشف الحقائق المتعلقة بالالتزامات الجبائية، وتوضيح القواعد المنظمة لها بشكل يمنع التأويلات الخاطئة، مما يضمن خضوع كافة الإجراءات الضريبية للرقابة والتقييم المستمر. وتعد الشفافية الجبائية معياراً دولياً لقياس جودة الإدارة المالية، حيث تساهم في طمأننة المكلفين بشأن عدالة النظام الضريبي وكيفية صرف الأموال العمومية، وهو ما يقلل من فرص التهرب الضريبي والفساد الإداري، ويؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها الرسمية المطلوبة. (صندوق النقد الدولي، 2007)

تُعرف الشفافية الضريبية على أنها وضوح التشريعات وسهولة فهمها، بالإضافة إلى استقرارها وتوافقها مع بعضها البعض. كما تشمل موضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها في التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بما يتماشى مع متطلبات العصر. ويضاف إلى ذلك تبسيط الإجراءات، ونشر المعلومات والإفصاح عنها، وضمان سهولة الوصول إليها لتكون متاحة للجميع. (السبيعي، فارس، 2010، صفحة 16)

وقد تم تعريف الشفافية الضريبية أيضاً على أنها الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم على معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم. (الكعي، صفحة 08).

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

ثالثاً: أهداف الشفافية الجبائية

تعني الشفافية توفير بيئة عمل جذابة يسهل من خلالها التنبؤ بالتغيرات الحاصلة فيها وبالتالي تحديد اتجاهاتها المستقبلية. تعني الشفافية توفير بيئة عمل جذابة يسهل من خلالها التنبؤ بالتغيرات الحاصلة فيها وبالتالي تحديد اتجاهاتها المستقبلية.

وعلى هذا الأساس فإن أهداف الشفافية يمكن استعراضها على النحو التالي:

- جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على الاستثمارات الوطنية؛
- إنعاش السوق المالي من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات المالية؛
- إغلاق الأبواب أمام الروتين؛
- محاربة الفساد بكافة صوره وأشكاله؛
- تعزيز الرقابة الإدارية وزيادة كفاءتها من خلال الدقة والوضوح في الإيرادات والممارسات الإدارية المعمول بها؛
- توفير الوقت والتكاليف وتجنب الإرباك والفوضى في عمل العاملين؛
- ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، إذ يكون أداء الأعمال جماعياً والمحاسبة تكون بشكل جماعي؛
- منع الممارسات الإدارية الخاطئة؛
- تعزيز الدور الرقابي؛
- زيادة الثقة بنظرة العاملين والمواطنين للتنظيم الإداري. (جبار، 2008، صفحة 5)

رابعاً: خصائص الشفافية الجبائية

تتسم الشفافية الجبائية بمجموعة من الخصائص التي تهدف إلى عصنة العلاقة بين الإدارة الضريبية والمحيط الاقتصادي، ومن أهمها:

1/ الوضوح الإجرائي: ويقصد به تبسيط المساطر الجبائية وجعلها مفهومة للمكلف العادي بعيداً عن التعقيد اللفظي أو التقني.

2/ النزاهة المعلوماتية: من خلال تقديم بيانات صادقة تعبر عن الإيرادات والنفقات الجبائية الفعلية، مما يمنع أي محاولة للتضليل المالي.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

3/ القابلية للمراجعة: حيث تتيح الشفافية إمكانية تدقيق القرارات الجبائية من طرف هيئات الرقابة المختصة لضمان مطابقتها للقانون.

4/ التفاعلية الرقمية: بتمكين المكلف من الحصول على الردود والتحيينات الجبائية بشكل فوري عبر الوسائط الإلكترونية الحديثة.

5/ العدالة التوزيعية: إذ تساهم الشفافية في طمأننة المجتمع بأن الأعباء الضريبية توزع وفق معايير قانونية موضوعية وموحدة على الجميع.

6/ الحوكمة الإدارية: باعتبار الشفافية أداة فعالة لتقييم أداء الموظفين الجبائيين وضمان التزامهم بقواعد السلوك المهني والوظيفي بكافة مستوياتها المطلوبة. (عباس، 2021، صفحة 118)

خامساً: أهمية الشفافية الجبائية:

تكمن أهمية الشفافية الجبائية في أنها تسمح بالقضاء على الفساد المالي والمحسوبة المنتشرين بكثرة في الإدارات الجبائية، بالإضافة إلى كونها تسمح بتبسيط المعاملات بين المكلف والإدارة الجبائية، وهو ما يسمح بزيادة التحصيل الجبائي.

كما تبرز جلياً أهمية الشفافية الجبائية في وقتنا الحالي في ظل الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية، وضرورة تحول الإدارة الجبائية إلى الأساليب الرقمية لكي تتمكن من الاستفادة من المداخل الضريبية التي يدرها هذا النوع من التجارة. (غضبان، 2023، صفحة 11)

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

الشكل (01_02): أهمية الشفافية الجبائية

تحسين الكفاءة	يعني إنجاز المعاملات (مثل معالجة التصريحات) بسرعة أكبر وبأخطاء أقل، مما يقلل التكاليف الإدارية ويزيد من سرعة تحصيل الإيرادات
مكافحة التهرب	استخدام التكنولوجيا لغلق الثغرات التي يستغلها البعض للغش، وذلك من خلال المراقبة الدقيقة لكل المعاملات المالية بشكل آلي
تحسين تجربة المكلف	تهدف إلى تبسيط الإجراءات ليتمكن المواطن من دفع ضرائبه "بضغط زر" دون عناء التنقل أو البيروقراطية، مما يشجع على الامتثال الطوعي
تعزيز الشفافية	توفير معلومات واضحة حول القوانين وكيفية صرف الضرائب، مما يبني جسر الثقة بين الدولة والمواطن ويقضي على الغموض
تعزيز تحليل البيانات	استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لاكتشاف الأنماط غير العادية، مما يساعد في التنبؤ بالمخاطر الجبائية قبل وقوعها وتوجيه عمليات التفتيش بدقة

المصدر: من إعداد الطالبتين

سادسا: مؤشرات قياس الشفافية الجبائية

تعتمد الإدارة الجبائية الحديثة على مؤشرات متطورة لقياس مدى نجاعة نظامها في تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، وأبرزها:

1/ مؤشر كفاية الإفصاح الرقمي: ويقاس مدى شمولية المعلومات المنشورة عبر البوابات الإلكترونية، وقدرتها على توفير قاعدة بيانات دقيقة للمكلفين حول التزاماتهم المالية.

2/ مؤشر العدالة في توزيع العبء: ويتمثل في وضوح المعايير المعتمدة في منح الإعفاءات والتحفيزات الجبائية، وضمن خضوعها لرقابة صارمة تمنع المحسوبية.

3/ مؤشر جودة التقارير الرقابية: ويقاس مدى قدرة تقارير مجلس المحاسبة والهيئات الرقابية على رصد اختلالات التحصيل الجبائي ونشرها للرأي العام لتعزيز المساءلة.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

4/ مؤشر التبسيط التشريعي: ويتمثل في مدى خلو القوانين من الثغرات التي تفتح مجالاً للتأويل، مما يضمن يقيناً قانونياً للمكلف ويحمي حقوقه الإجرائية.

5/ مؤشر التفاعلية اللحظية: ويقاس سرعة استجابة المنصات الرقمية لاستفسارات المكلفين، وتوفير أدلة مرئية توضح كيفية استخدام نظام التصريح والدفع الإلكتروني.

6/ مؤشر النزاهة في المسارات الإدارية: ويتمثل في وجود آليات تقنية تمنع الاحتكاك المباشر مع الموظفين، بما يضمن شفافية كاملة في معالجة الملفات والرقابة عليها بكافة المستويات الرسمية المطلوبة. (كلثوم، 2024، صفحة 142)

سابعاً: العلاقة النظرية بين الرقمنة والشفافية

توجد علاقة ترابطية وتكاملية وثيقة بين الرقمنة والشفافية، حيث تُعد الرقمنة الأداة التقنية والوسيلة الإجرائية الكفيلة بتجسيد مبادئ الشفافية على أرض الواقع؛ فمن الناحية النظرية، تساهم الرقمنة في كسر حواجز الغموض والسرية الإدارية من خلال إتاحة المعلومات والبيانات بشكل فوري ودقيق للمستفيدين، مما يحول الشفافية من مجرد شعار نظري إلى ممارسة فعلية ملموسة. كما أن الرقمنة تعمل على تقليل الاعتماد على العنصر البشري وتذويب البيروقراطية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى وضوح المسارات الإدارية والمالية وقابليتها للرقابة والمساءلة في كل مراحلها. ومن جهة أخرى، فإن الشفافية تُمثل الغاية الجوهرية من عملية التحول الرقمي، إذ لا يمكن تصور إدارة رقمية ناجحة دون أن تكون المعلومات فيها متاحة ومنفتحة على الجمهور. وبذلك، تشكل الرقمنة "الوعاء التقني" بينما تمثل الشفافية "المبدأ الأخلاقي والرقابي"، حيث يتفاعلا معاً لخلق بيئة مؤسسية تتسم بالنزاهة والوضوح، مما يساهم في بناء جسور الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة بكافة مستوياتها الرسمية المطلوبة. (بن جامع، 2025، صفحة 48)

ثامناً: آليات تطبيق الشفافية الجبائية:

تقوم آليات تطبيق الشفافية الجبائية على النقاط الرئيسة الآتية: (جبار، 2008، صفحة 08)

- مشاركة المواطنين في إعداد القوانين الضريبية وذلك من خلال عرض مشاريع القوانين والمراسيم الضريبية على المواطنين لإبداء الرأي المعمل الذي يمكن أن تستفيد منه الإدارة الضريبية فتعدل المشروع بما يحقق الغاية منه؛
- حماية حقوق المكلف الضريبية يتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها؛
- المحافظة على سرية معلومات المكلف التجارية التي تطلع عليها الإدارة الضريبية؛
- تحسين ظروف الاعتراض وإجراءاته والتقاضي للمكلف بما يسمح بإنصافه خلال تعامله مع الإدارة الضريبية؛

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

المعاملة الضريبية المتماثلة لذات الظروف المتعلقة بالمكلفين؛

-ضمان حق المكلف بالإطلاع على الآلية التي يتم من خلالها تكليفه بالضريبة؛

- تفعيل دور الإعلام النزيه في الموضوعات ذات الصلة بالضرائب وضمان حماية الإعلامي عند تسليط الضوء على فساد الإدارة الضريبية؛

-تفعيل دور الرقابة الداخلية لدى الإدارة الضريبية لتعزيز ضبط أداء موظفي الإدارة الضريبية وهذا يسمح بكشف المخالفات التي يرتكبونها وبالتالي محاسبتهم عند عدم الحيادية أو النزاهة؛

- تأمين قناة للتواصل المباشر بين السلطة الإدارية العليا في الإدارة الضريبية والمكلف من خلال الانترنت أو صندوق شكاوى مباشر فعال وسري.(دحدل، 2011، صفحة 78).

تاسعا: الآثار السلبية لغياب الشفافية

يمكن تقسيم هذه الآثار إلى قسمين على النحو التالي:(سليمان، 2013، صفحة 572)

أ- الآثار السلبية لغياب الشفافية على السياسات المالية العامة

تكسب الشفافية السياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام الأهمية القصوى، إذ أن الخرق الذي يصيب ميزانية الدولة ما هو إلا نتيجة مباشرة للفساد وغياب للشفافية في المجالات التالية:

النظام الجبائي الذي يتم عن طريق العلاقات المشبوهة والضبابية بين إدارة الضرائب والمكلفين؛

النظام المصرفي حيث نجد ضعف الرقابة المالية وعدم إتباع آليات صحيحة في الإقراض وعدم مراقبة ظاهرة غسيل الأموال؛

عدم الدقة في خصخصة القطاع العام حيث تباع الكثير من مشاريع بأثمان بخسة؛

عدم وجود نظام رقابي نزيه على مصالح الجمارك التي تعد أحد مصادر الدخل القومي؛

الاستثمارات المارقة إذ إن البعض من الشركات تقوم بدفع الرشاوي للفوز بالصفقات لتنفيذ أعمالها.

ب- الآثار السلبية لغياب الشفافية على السياسات الاقتصادية:

هدر المال العام والثروات الوطنية؛

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

تراجع الاقتصاد وانعدام التنمية؛

هروب رؤوس الأموال والاستثمارات؛

زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الديون؛

تردي نظم التعليم والقضاء والصحة التي تعد الركائز الأساسية لبناء المجتمع؛

الخلل في توزيع النفقات العامة على القطاعات الدولية المختلفة؛

انعدام المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية بين المواطنين.

عاشرا: أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية

تتبنى المديرية العامة للضرائب استراتيجية واعدة ضمن برنامج العصرية ، تهدف إلى الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال . ويسعى هذا التحول إلى تكريس مبادئ النزاهة والإفصاح، وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين، ورفع كفاءة الأداء الجبائي ويمكن تصنيف هذا الأثر ومستوى تحقيقه في المنظومة الضريبية إلى محورين:(روبال، 2020، صفحة 50)

المحور الأول: تعزيز الإفصاح المالي والحد من الفساد والبيروقراطية الإدارية

يتحقق أثر الرقمنة في هذا المحور من خلال آليات إجرائية دقيقة تعمل على تفكيك البيئة التقليدية المسببة للغموض، وذلك عبر النقاط التالية:

تقليص الاستنسابية وإلغاء السلطة التقديرية

تؤدي عملية أتمتة حساب الضرائب وتدقيق الإقرارات إلكترونياً إلى تجريد موظفي الإدارة الجبائية من سلطة التقدير الشخصي عشوائياً، مما يقيد أي محاولات لابتزاز المكلفين أو منح امتيازات غير قانونية لفئات معينة (Collosa, 2021)

عزل وتصفية الاحتكاك البشري المباشر

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والشفافية الجبائية

إن تحويل المعاملات الجبائية إلى الفضاء الرقمي عبر بوابات التصريح عن بُعد وأنظمة الدفع الإلكتروني يقطع الاتصال المباشر بين المفتش الجبائي والمكلف بالضريبة، مما يساهم بشكل مباشر في تخفيف منابع الرشوة والمحسوبية الجبائية. (Newiak، 2022)

تفعيل الرقابة الذاتية عبر الأثر المرجعي الرقمي

يضمن النظام الرقمي تسجيل وتوثيق كل حركة، تعديل، أو مراجعة يقوم بها موظف الضرائب على المنظومة؛ حيث تنشأ ملفات تتبع رقمية غير قابلة للمحو، مما يسهل عمليات التدقيق الداخلي ويفعل مبدأ المساءلة الجبائية. (Fontana، 2021)

تكامل البيانات والتقاطعات الآلية

تتيح الرقمنة ربط قواعد بيانات الضرائب بشكل شفاف مع الجمارك، البنوك، والمؤسسات التجارية، مما يتيح للإدارة كشف المداخل الحقيقية آلياً، ومنع إخفاء الأرباح، ومحاصرة الاقتصاد الموازي عبر برامج تدقيق مبنية على تحليل مخاطر حقيقي. (GuptaS، 2017)

المحور الثاني: تحسين جودة الخدمات الجبائية الرقمية وبناء الثقة والامتثال الطوعي

يرتبط هذا المحور بتعديل سلوك المكلف بالضريبة وبناء علاقة شراكة قائمة على اليقين والوضوح، ويتجسد ذلك في:

تحقيق اليقين المعلوماتي وحق الوصول للمعلومة

توفر المنصات الرقمية للمكلفين وصولاً فورياً ودائماً للنصوص التشريعية، المناشير التفسيرية، والتحيينات القانونية، مما يقضي على ضبابية القوانين ويحمي المكلف من التفسيرات الخاطئة للإجراءات. (OECD، 2025)

الشفافية في تتبع المركز المالي للمكلف

يتيح نظام "الحساب الرقمي للمكلف" إمكانية الإطلاع اللحظي والشفاف على مسار الإقرارات الجبائية والديون، والمدفوعات السابقة، مما يمنح المكلف رؤية واضحة حول التزاماته المالية تجاه الخزينة العمومية. (Alshira'h، 2022)

تخفيض تكاليف الامتثال والعبء الإداري

تسهل قنوات التواصل والخدمات الرقمية في تقليص الزمن والجهد والتكاليف المالية التي كان يتكبدها المكلف للتنقل بين أروقة الإدارة، مما يرفع من جودة المعاملة ويرسخ انطباعاً إيجابياً لديه حول كفاءة الخدمة العمومية. (Addis Tax Initiative (ATI)، 2023)

تعزيز الثقة الجبائية والامتثال الطوعي

عندما يلمس المكلف بالضريبة وجود منظومة رقمية شفافة، عادلة، وتحميه من التعسف البشري، يتولد لديه وازع أخلاقي وامتثال طوعي لدفع الضرائب، مما يقلل من فجوة التهرب الضريبي وينمي الإيرادات العامة. (Sari, 2026).

الصفحات 45-58

خلاصة الفصل الأول:

استعرض الفصل الأول دراستين محورتين: الدراسات السابقة والإطار النظري. في المبحث الأول (الدراسات السابقة)، تم تحليل الدراسات باللغة العربية والأجنبية المتعلقة بالرقمنة والشفافية الجبائية، حيث أظهرت أغلب النتائج أن تبني الأنظمة الرقمية في الإدارة الضريبية يساهم في تحسين جودة الخدمات، تعزيز الشفافية، تسهيل الوصول إلى المعلومات للمكلفين والموظفين، وتقليل فرص التهرب والغش الضريبي. كما بينت الدراسات وجود تحديات تقنية وتنظيمية تؤثر على فعالية الرقمنة في بعض الحالات، مما يعكس أهمية الأخذ بها بعين الاعتبار عند تصميم الأنظمة الرقمية.

أما في المبحث الثاني (الإطار النظري)، فقد تم توضيح ماهية الرقمنة والإدارة الجبائية الرقمية، ودورها في تحسين الكفاءة التشغيلية، تسريع الإجراءات، وتقليل الأخطاء البشرية. كما تم تناول ماهية الشفافية الجبائية وعلاقتها بالرقمنة، موضحين كيف تساهم الأنظمة الرقمية في تعزيز وضوح المعلومات وتقليل الغموض، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين مصالح الإدارة والمكلفين بالضريبة.

وبناءً على ما عرضه الفصل، يمكن استنتاج أن الرقمنة تُعد أداة فعالة لتعزيز الشفافية الجبائية والكفاءة التشغيلية للإدارة الضريبية، مع وجود بعض التحديات التقنية والتنظيمية التي قد تحد من تحقيق الفعالية الكاملة. كما أن الدراسات السابقة دعمت فرضيات الدراسة، خاصة فيما يتعلق بجودة الأنظمة الرقمية، تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الشفافية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لموضوع أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال إسقاط ما تم التطرق إليه نظرياً على أرض الواقع. حيث سنعمل على التعرف على مدى تطبيق الرقمنة داخل الإدارة الجبائية، وكذا إبراز دورها في تعزيز الشفافية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

كما أن الاحتكاك بالمؤسسة محل الدراسة والتواصل مع موظفيها، إضافة إلى الاعتماد على الاستبيان، ساهم بشكل كبير في جمع المعلومات والمعطيات اللازمة، مما سهل علينا تحليل مختلف الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة وفهم الواقع العملي للرقمنة في الإدارة الجبائية.

واعتمدنا في دراستنا الميدانية على تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث يتمثل المبحث الأول في تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة من حيث نشأتها، مهامها، وهيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية، من خلال تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب عين تموشنت

قبل التطرق إلى دراسة موضوع الرقمنة وتأثيرها على تحسين الشفافية الجبائية في المؤسسة محل الدراسة، لا بد من التعرف على هذه الأخيرة، والمتمثلة في مركز الضرائب بعين تموشنت، وذلك من خلال تقديم لمحة عامة عنها، تشمل نشأتها، مهامها، تنظيمها، وأهم الخدمات التي تقدمها. وعليه سنحاول فيما يلي عرض مجموعة من العناصر التي من شأنها إعطاء نظرة شاملة حول هذا المركز ودوره في تحسين أداء الإدارة الجبائية.

المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب عين تموشنت

أولاً: النشأة والتطور:

جاء إنشاء مركز الضرائب بعين تموشنت (المدينة الجديدة) في إطار الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية من أجل عصنة الإدارة الجبائية وتحسين فعاليتها، خاصة مع تزايد عدد المكلفين بالضريبة وتعقد العمليات الاقتصادية.

وقد تم استحداث هذه المراكز كبديل للنظام التقليدي الذي كان يعتمد على تعدد المصالح، حيث تم اعتماد نظام المركز الموحد الذي يجمع مختلف الوظائف الجبائية في هيئة واحدة، بهدف تسهيل الإجراءات وتقريب الإدارة من المكلفين.

شهد مركز الضرائب بعين تموشنت عدة مراحل من التطور، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1_مرحلة التأسيس:

تميزت بإنشاء المركز وتجهيزه بالهيكل الأساسية والموارد البشرية، مع تحديد مهامه الرئيسية في التسيير، التحصيل، والمراقبة.

2_مرحلة التنظيم والتحديث:

تم خلالها تحسين الهيكل التنظيمي وتوضيح الصلاحيات، مع إدخال أساليب تسيير حديثة تهدف إلى رفع كفاءة الأداء.

3_مرحلة الرقمنة:

عرفت إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، مثل:

التصريح الإلكتروني

الدفع الإلكتروني للضرائب

رقمنة الملفات الجبائية

مما ساهم في تسريع الإجراءات وتعزيز الشفافية.

4_المرحلة الحالية:

يسعى المركز إلى تطوير خدماته بشكل مستمر، من خلال تحسين جودة الاستقبال، تسهيل المعاملات، وتعزيز العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، في إطار التحول الرقمي الشامل.

ثانيا: مهام مركز الضرائب بعين قمشنت

يتولى مركز الضرائب مجموعة من المهام الأساسية التي تهدف إلى ضمان السير الحسن للنظام الجبائي، وتتمثل أهمها في:

1/تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة (فتح، متابعة، وتحيين الملفات).

2/تحصيل الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها وفق التشريع الجبائي المعمول به.

3/مراقبة التصريحات الجبائية والتأكد من صحتها ومطابقتها للقوانين.

4/معالجة المنازعات الجبائية والنظر في الطعون المقدمة من طرف المكلفين.

5/متابعة الامتثال الضريبي ومحاربة التهرب والغش الجبائي.

6/تقديم الإرشاد والمرافقة للمكلفين لتسهيل فهم واجباتهم الجبائية.

ثالثاً: أهم الخدمات المقدمة

يقدم مركز الضرائب مجموعة من الخدمات لفائدة المكلفين بالضريبة. من أبرزها:

1/ التصريح الإلكتروني بالضرائب لتسهيل الإجراءات وتقليل التنقل.

2/ الدفع الإلكتروني لمختلف الضرائب والرسوم.

3/ استخراج الوثائق الجبائية (شهادات، مستخرجات...).

4/ مرافقة المكلفين الجدد في التسجيل وفهم النظام الجبائي.

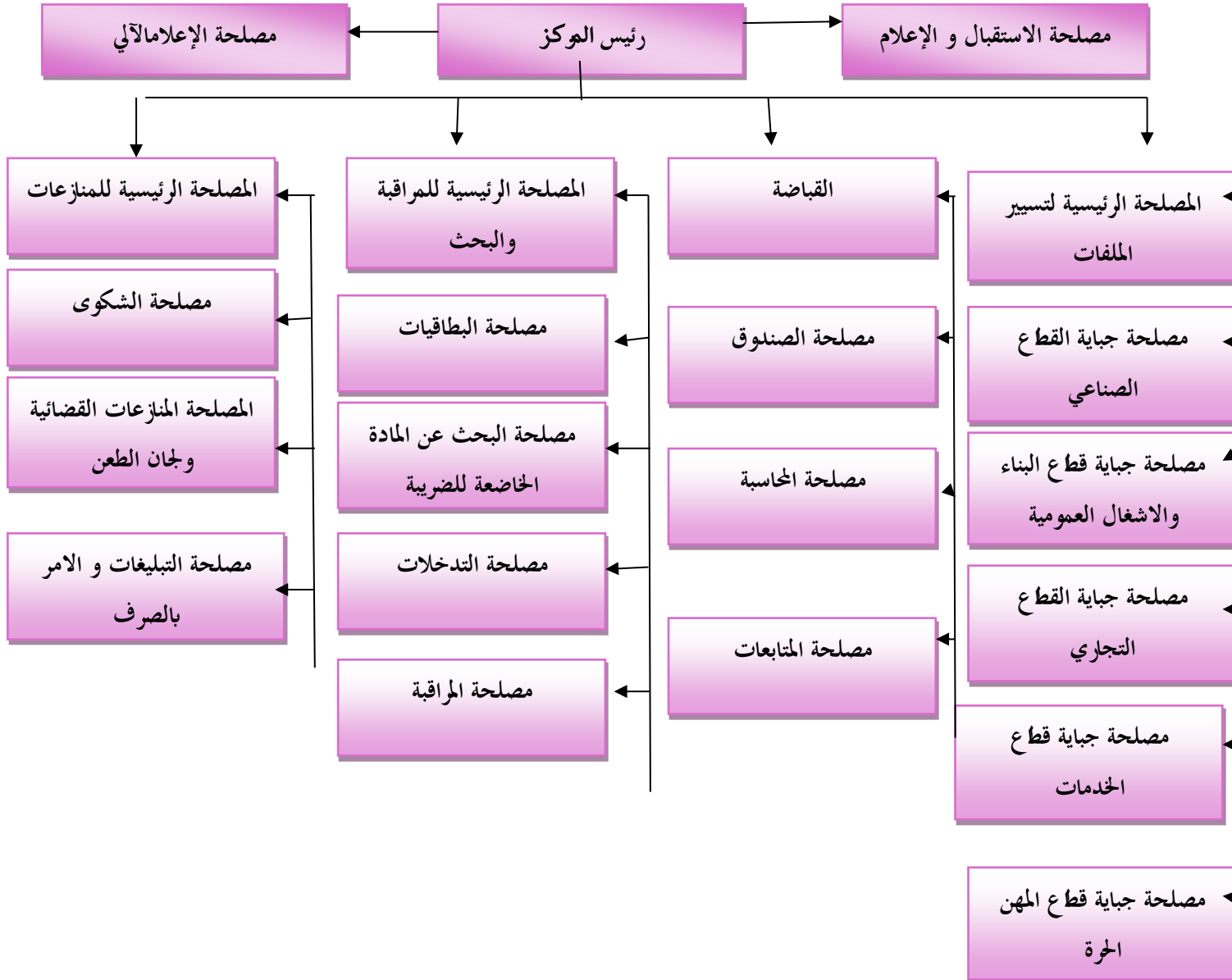
5/ تقديم الاستشارات الجبائية والإجابة عن الانشغالات.

6/ استقبال ومعالجة الشكاوى في إطار تحسين جودة الخدمة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

رابعاً: الهيكل التنظيمي لمركز ضرائب عين تموشنت

الشكل (01_02): الهيكل التنظيمي لمركز ضرائب عين تموشنت



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الوثائق الإدارية والميدانية المتحصل عليها خلال فترة التبرص بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت، للموسم الجامعي

2026_2025.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المطلب الثاني: واقع الرقمنة داخل مركز الضرائب عين تموشنت

يسعى هذا المطلب إلى تشخيص واقع التحول الرقمي داخل مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، من خلال استعراض أهم الوسائل والأنظمة المعلوماتية التي تم إدراجها حيز الخدمة، وعلى رأسها النظام المعلوماتي المدمج "جبايتك" والمنصات الإلكترونية المرافقة. ويهدف هذا التشخيص إلى معرفة مدى جاهزية المركز تقنياً وبشرياً لتبني هذه الأدوات الرقمية، وقياس دورها الفعلي في تبسيط الإجراءات الجبائية وتعزيز الشفافية في التعامل مع المكلفين بالضريبة.

أولاً: التحول الرقمي في مركز الضرائب

في السنوات الأخيرة، بدأت المديرية العامة للضرائب في الجزائر، بما في ذلك مركز الضرائب في ولاية عين تموشنت، في تنفيذ خطة للتحول الرقمي بغرض تحديث الخدمات وتحسين فعالية الإدارة. من أهم مظاهر هذا التحول:

1_1 إدخال نظام معلوماتي جديد يسمى "جبايتك" (Jibaya'tic)، وهو نظام رقمي يهدف إلى تسهيل التعاملات الجبائية إلكترونياً وتقليص الإجراءات الورقية.

1_2 تم إطلاق هذا النظام رسمياً في مركز الضرائب بحمام بوحجر - عين تموشنت ضمن عدة مراكز أخرى على مستوى الوطن، كجزء من تنفيذ المخطط الاستراتيجي للرقمنة.

ثانياً: أهداف الرقمنة في الضرائب

1_2 / الرقمنة في مركز الضرائب تستهدف تحقيق عدة أهداف مستمدة من استراتيجية المديرية العامة:

2_2 / تمكين المكلفين بالضرائب من أداء إجراءاتهم عن بُعد بسهولة ودقة.

2_3 / تبسيط خدمات التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب بدل الانتقال إلى المقرات.

2_4 / تقليص الوقت ورفع مستوى الشفافية في المعاملات الجبائية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ثالثا: تقييم وأثر الرقمنة المحلية:

أبحاث جامعية حول دور الجباية الإلكترونية في تعزيز الرقمنة أظهرت أن:

الجبابة الإلكترونية تعد أداة أساسية في التحول الرقمي للإدارة الضريبية، خصوصا في مراكز مثل مركز الضرائب عين تموشنت.

الرقمنة يُنظر إليها كدعم للإصلاح الإداري، تساعد في إدخال تكنولوجيا المعلومات في العمليات اليومية لموظفي المركز.

رابعا: التحديات التي تواجه الرقمنة في مركز ضرائب عين تموشنت

رغم التقدم، أبحاث سابقة تشير إلى وجود تحديات في تحديث الإدارة الجبائية بولاية عين تموشنت، منها:

قيود على فعالية الرقابة الجبائية رغم تحديث نظم المعلومات.

الحاجة لمزيد من التطوير والموارد لجعل الرقمنة شاملة ومتقدمة

خامسا: تحليل معطيات المقابلة الميدانية بمركز ضرائب عين تموشنت

من خلال المقابلة التي أُجريت مع أعوان مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، تبين أن النظام الجبائي الجزائري يعتمد على النظام التصريحي، حيث يُعتبر المكلف بالضريبة المسؤول الأول عن التصريح برقم أعماله، سواء كان ذلك شهرياً أو سنوياً، وليس الإدارة الجبائية. كما أوضحوا أن الأنظمة الجبائية المعتمدة حالياً في الجزائر تتمثل في نظامين فقط، هما: النظام الجزائي الوحيد، والنظام الحقيقي.

وأشاروا إلى أن مركز الضرائب يتكفل بتسيير ملفات الخاضعين للنظام الحقيقي، في حين تتولى المراكز الجوية تسيير بعض الملفات الأخرى. وفي ولاية عين تموشنت يوجد مركز ضرائب واحد، إضافة إلى عدة مراكز جوية بكل من بني صاف، حمام بوحجر، العامرية، وغيرها.

وفيما يتعلق بالرقمنة، أفاد الموظفون أن أول انطلاقة فعلية لنظام الرقمنة «جبايتك» بعين تموشنت كانت بتاريخ 01 جوان 2018 على مستوى مركز الضرائب، ثم تم توسيعه لاحقاً على مستوى المراكز وفرض تعميمه عليها وكان آخرها في 2025.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

كما أكدوا أن الرقمنة حققت عدة مزايا مهمة، من أبرزها السرعة في معالجة الملفات، وتحسين مستوى الشفافية الجبائية، إضافة إلى تسهيل عملية التحصيل الضريبي. وأوضحوا أن الطريقة التقليدية كانت مرهقة وتفتقر إلى الشفافية، الأمر الذي كان يؤثر سلبًا على عملية التحصيل، بينما ساهم النظام الرقمي في تحسين واقع التحصيل الجبائي وزيادة فعاليته، وهو ما انعكس إيجابًا على الخزينة العمومية.

وأضافوا أن مشروع الرقمنة انطلق في إطار برنامج رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة، ثم تواصل العمل على تعميم الرقمنة عبر كامل التراب الوطني في عهد عبد المجيد تبون.

كما يوفّر نظام “جبايتك” عدة خدمات رقمية، من بينها استخراج الطابع الجبائي إلكترونياً، واستخراج بعض الوثائق الجبائية عن بعد، إضافة إلى خدمات التصريح الإلكتروني مثل “جبايتك” وفضاء “جيدوسبيس”. وقد أشار الموظفون إلى أن التصريح عن بعد يبقى اختياريًا بالنسبة لبعض الفئات، بينما يُعد إجباريًا بالنسبة للخاضعين للنظام الحقيقي من خلال تصريح “G50”.

أما فيما يخص الدفع الإلكتروني، فقد أوضحوا أنه لم يتم بعد اعتماده رسميًا بولاية عين تموشنت، في حين توجد تجارب مطبقة بكل من تلمسان والجزائر العاصمة.

وفي الأخير، أكد الموظفون أن الرقمنة ساهمت بشكل كبير في تعزيز الشفافية الجبائية، إذ أصبحت الإدارة قادرة على الكشف عن المكلفين الذين لم يقوموا بالتسديد أو الذين لديهم ديون جبائية بمجرد إدخال رقم التسجيل الجبائي، وهو ما ساعد على الحد من التلاعب والتهرب الضريبي الذي كان موجودًا قبل تطبيق الرقمنة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل نتائج الاستبيان

يتناول هذا المبحث الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يتم عرض وتحليل البيانات التي جُمعت من خلال الاستبيان، مع تفسير النتائج إحصائياً للتحقق من فرضيات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

المطلب الأول: منهجية لدراسة

تشمل الإجراءات المنهجية للدراسة مجموعة من العناصر الأساسية، والمتمثلة في تحديد مجال الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات جمع البيانات، بالإضافة إلى استخدام البرنامج الإحصائي SPSSversion26 لتحليل البيانات.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

أولاً: مجال الدراسة

تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مركز الضرائب بعين تموشنت، تم جمع مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة. كما تم إعداد استبيان محكم يتماشى مع أهداف الدراسة، وتوزيعه على أفراد العينة، وبعد استرجاعه تم الانتقال إلى مرحلة تحليل النتائج.

ثانياً: طريقة جمع البيانات

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

البيانات الأولية:

تم الحصول عليها من خلال الاستبيان الذي وُزِعَ على عينة الدراسة، حيث تم جمع المعلومات المتعلقة بواقع الرقمنة وتأثيرها على الشفافية الجبائية، ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSSversion26، بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة.

البيانات الثانوية:

تمثلت في الكتب، والمراجع، والدراسات السابقة، والمقالات العلمية المرتبطة بموضوع الرقمنة والشفافية الجبائية، وذلك من أجل تدعيم الجانب النظري للدراسة.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

يُعد الاستبيان الأداة الرئيسية المعتمدة في هذه الدراسة، حيث تم تصميمه وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء أفراد العينة. وقد شمل مجموعة من الأسئلة التي تعكس محاور الدراسة (الرقمنة، الشفافية الجبائية).

كما تم الاعتماد على: الملاحظة

كما تم إجراء مقابلة شفوية تم التعرف فيها عن واقع الرقمنة في المركز .

بعض المناقشات مع موظفي المركز وذلك من أجل دعم وتحليل النتائج بشكل أدق.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة وحدودها

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي مركز الضرائب بعين تموشنت،

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (30) استبياناً على أفراد العينة، وتم استرجاع معظمها، مما يجعل العينة مناسبة لأغراض الدراسة.

خامساً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: مركز الضرائب بعين تموشنت

الحدود الزمنية: خلال فترة إجراء الدراسة سنة (2025_2026)

الحدود البشرية: عينة من موظفي المركز

سادساً: متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: الرقمنة

المتغير التابع: الشفافية الجبائية

المطلب الثاني: عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها

أولاً: بيانات الاستبيان

قمنا بجمع البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استبيان (موضح في الملحق) تكون من المعلومات الشخصية و25 سؤال شمل الاستبيان على محورين وهذا لغرض الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة والإجابة على فرضيات الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: الرقمنة في الإدارة الجبائية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المحور الثاني: اثر الرقمنة على الشفافية الجبائية

ثانيا: دراسة وتحليل الاستبيان

1_المعلومات الشخصية : والتي نبينها في الجداول والأشكال التالية

توزيع أفراد العينة حسب "الجنس ":

الذي تم توضيحه من خلال الجدول والشكل التمثيلي:

الجدول (01_02) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

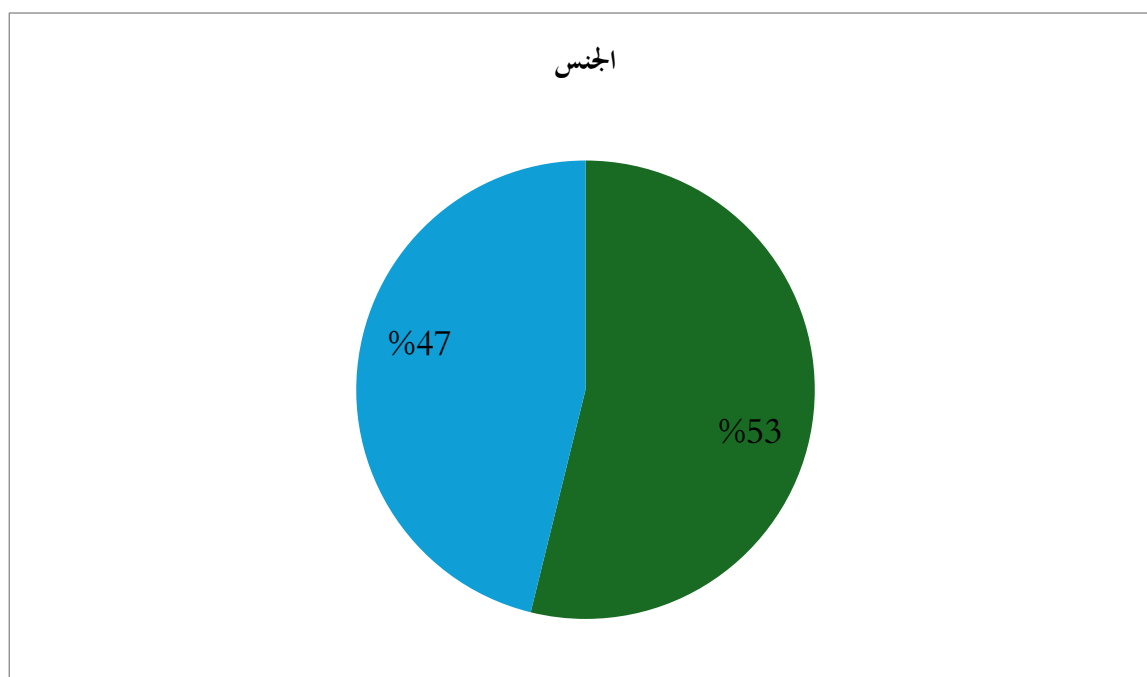
الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	16	%53.3
أنثى	14	%46.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSS version 26

ويمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الجنس من خلال الشكل التالي:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الشكل (02_02) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSSversion26

نلاحظ من خلال الجدول (01_02) والشكل (02_02) اللذان يبينان توزيع العينة حسب الجنس أن نسبة الذكور تمثل 53.3% في حين نسبة الإناث تمثل 46.7% وبالتالي نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث

توزيع أفراد العينة حسب "العمر":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول والشكل التمثيلي التالي:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

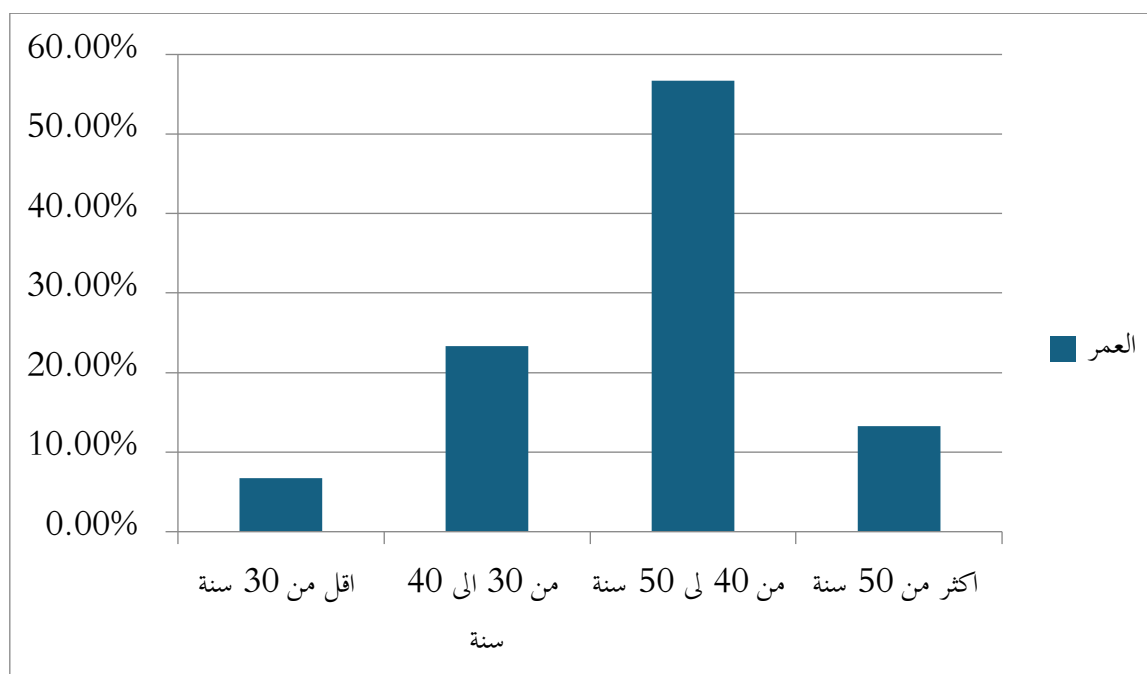
الجدول (02_02): توزيع العينة حسب العمر

النسب المئوية	التكرار	الفئة العمرية
6,7 %	2	أقل من 30 سنة
26,7 %	8	من 30 إلى 40 سنة
53,3 %	16	من 40 إلى 50 سنة
13,3 %	4	أكثر من 50 سنة
100 %	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSS version 26

ويمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب العمر من خلال الشكل التالي:

الشكل (02_03): توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSS version 26

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

بالنسبة للعمر:

من خلال الجدول (02_02) والشكل (03_02) نلاحظ أن العينة تتكون من تركيبة متنوعة من حيث السن إذ نجد أن الفئة العمرية ما بين 40 سنة إلى 50 سنة تحتل أعلى مرتبة وتقدر ب: 53,7%. لتأتي بعدها الفئة العمرية ما بين 30 سنة إلى 40 سنة بمعدل 26,7%. ثم تليها الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بمعدل 13,3%. ثم فئة اقل من 30 سنة بمعدل 6,7% ومنه نستنتج أن الدراسة تميل أكثر للفئة العمرية متوسطة إلى متقدمة في السن وهو ما يعكس وجود خبرة مهنية معتبرة لدى أفراد العينة خاصة وان هذه العينة تكون غالبا أكثر احتكاكا بالمجال الوظيفي واكتسابا للمعارف التطبيقية مما يساهم في إعطاء نتائج أكثر واقعية ودقة فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

توزيع أفراد العينة حسب "المستوى العلمي":

الجدول (03_02): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

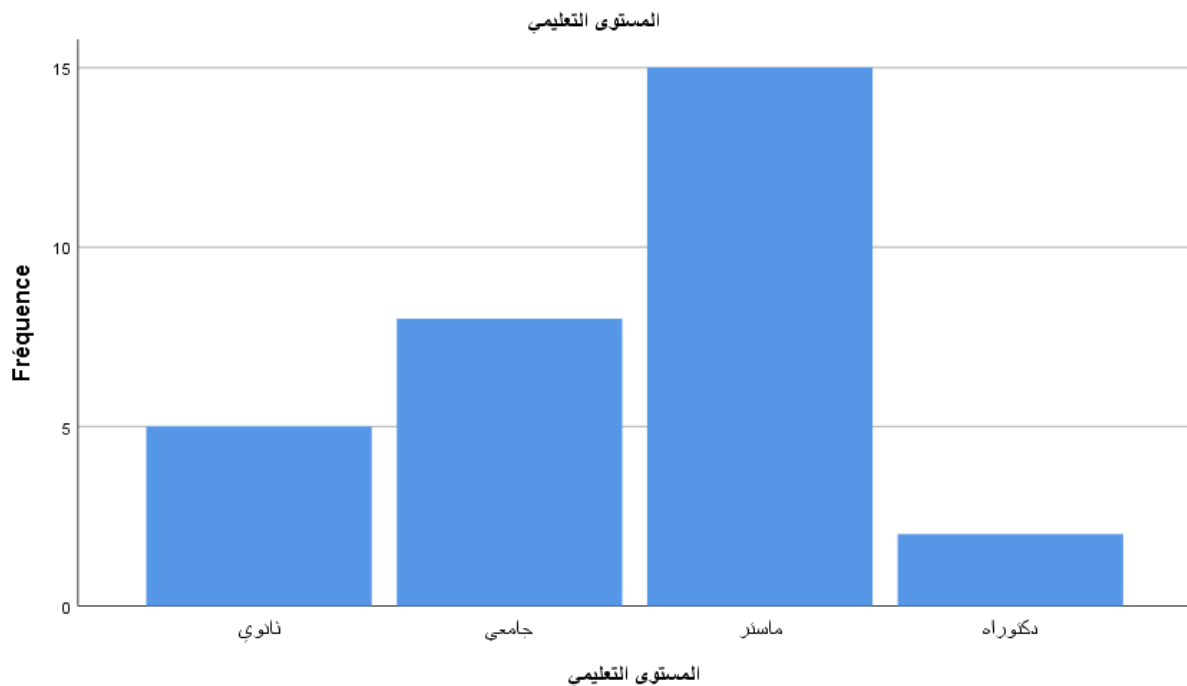
النسب المئوية	التكرار	المستوى العلمي
16.7%	5	ثانوي
26.7%	8	جامعي
50.0%	15	ماستر
6.7%	2	دكتوراه
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSS version 26

ويمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي من خلال الشكل التالي:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الشكل (02_04): توزيع العينة حسب المستوى العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSS version 26

بالنسبة للمستوى العلمي:

من خلال الجدول (02_03) والشكل (02_04) وحسب الأسئلة الموزعة في الاستبيان على أفراد العينة والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من فئة الحاصلين على درجة الماستر بنسبة 50%، ما يدل على أن العينة تتمتع بمستوى علمي مرتفع. في المرتبة الثانية نجد فئة الجامعيين (ليسانس) بنسبة 27%، مما يعكس وجود نسبة معتبرة من ذوي التعليم العالي. كما تمثل فئة الثانوي نسبة 17% من إجمالي العينة، وهي نسبة أقل مقارنة بالفئات الجامعية. أما فئة الدكتوراه فقد سجلت نسبة 6%، وهي نسبة ضعيفة نسبياً لكنها تعكس وجود كفاءات علمية عالية ضمن العينة. وعليه، يمكن القول أن عينة الدراسة يغلب عليها الطابع الجامعي، خاصة حاملي شهادات الماستر، وهو ما يعزز من موثوقية الإجابات ودقة النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة.

توزيع أفراد العينة حسب "سنوات الخبرة في المجال الجبائي":

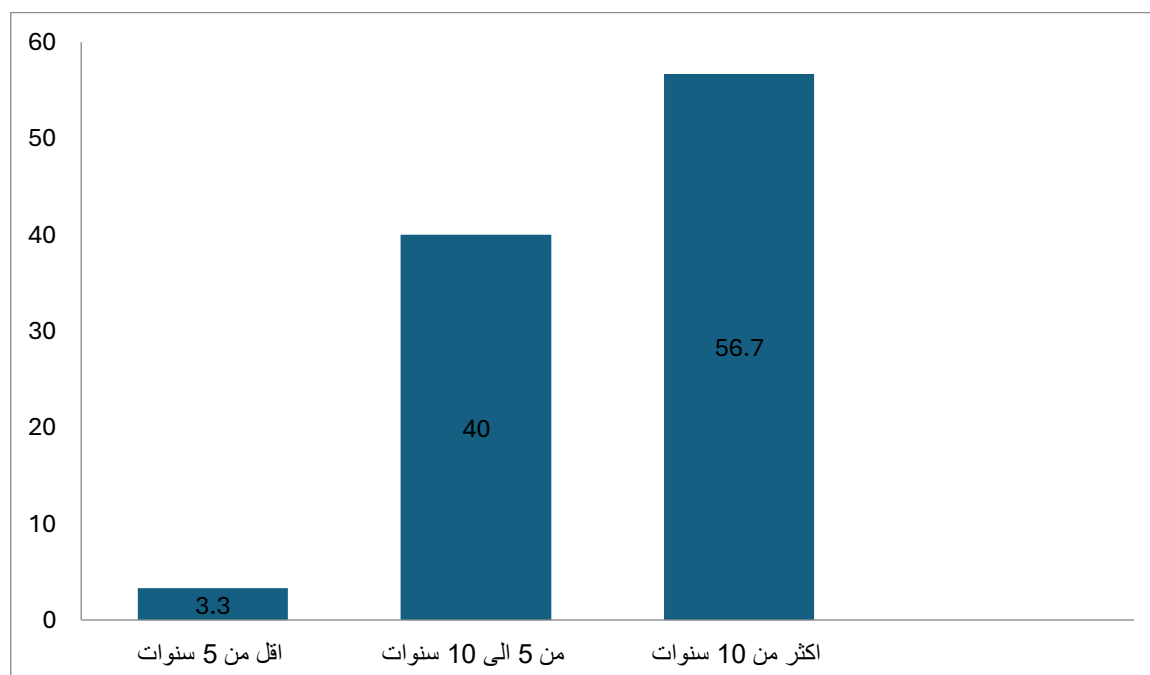
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول (04_02): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في المجال الجبائي

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	1	3.3%
من 5 إلى 10 سنوات	12	40.0%
أكثر من 10 سنوات	17	56.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSS version 26

الشكل (05_02): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في المجال الجبائي



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSS version 26

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في المجال الجبائي:

من خلال الجدول (04_02) والشكل (05_02) وتحليل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل، نلاحظ أن نسبة 3.3% فقط من المبحوثين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، وهي نسبة ضعيفة، ما يدل على قلة تمثيل فئة حديثي التوظيف ضمن العينة. في حين تمثل فئة الذين تتراوح خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات نسبة 40%، وهي نسبة معتبرة، مما يعكس وجود عدد متوسط من الأفراد ذوي الخبرة المهنية المتوسطة. أما الفئة الأكثر تمثيلاً فهي التي تفوق خبرتهم 10 سنوات بنسبة 56.7%، مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية طويلة. ومنه يمكن القول أن عينة الدراسة يغلب عليها الطابع المهني الخبير، وهذا يعزز من مصداقية النتائج ودقتها نظراً لاعتمادها على آراء أفراد لديهم خبرة كافية في مجال العمل.

ثالثاً: تصميم أداة البحث (الاختبارات)

أولاً: مقياس ليكرت

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي كونه من أكثر المقاييس العلمية دقة وملائمة لقياس الآراء أمام الخيار الذي (x) والاتجاهات، ويتميز بسهولة فهمه من قبل المبحوثين. حيث يقوم المبحوث بوضع علامة يمثل درجة موافقته على العبارات المطروحة، والتي تتوزع بين: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة).

ولأغراض التحليل الإحصائي، تم إعطاء أوزان رقمية لهذه الاستجابات تبدأ من الدرجة (1) لأدنى درجة موافقة، وصولاً إلى الدرجة (5) لأعلى درجة موافقة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (05_02): مقياس ليكرت

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: مقياس ليكرت الخماسي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

ثانياً: اختبار الثبات

- ثبات أداة الدراسة: (Reliability)

"يقصد بثبات المقياس أن يعطي الاستبيان نفس النتائج تقريباً إذا ما أُعيد توزيعه على نفس العينة وفي نفس الظروف وبفارق زمني معين، مما يؤكد دقة النتائج وعدم تضاربها. وقد اعتمدت الدراسة الحالية لاختبار ثبات الاستبيان على طريقة الاتساق الداخلي (Internal Consistency)، وذلك باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لجميع العبارات؛ للتحقق من مدى ترابطها وتجانسها. تتراوح قيمة معامل كرونباخ ألفا إحصائياً بين الصفر والواحد الصحيح، حيث يُشير اقتراب القيمة من الواحد إلى ارتفاع درجة ثبات الأداة. وتُعد القيمة التي تبلغ 60% فأكثر نسبة مقبولة ومعتمداً عليها في البحوث العلمية للحكم على ثبات الاستبيان. وقد تم حساب معامل كرونباخ ألفا وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (02_06): اختبار الثبات ألفا كرونباخ

البيان	عدد العبارات	قيمة معامل Alpha de Cranbach's
جميع محاور الاستبيان	25	0,854

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج SPSS version 26

يتضح من الجداول أعلاه والمتعلقة بمعامل ألفا كرونباخ أن قيمة معامل الثبات بلغت 0.854، وهي قيمة مرتفعة تتجاوز الحد المقبول إحصائياً 0.60، وهذا ما يؤكد على وجود اتساق داخلي قوي بين عبارات الاستبيان؛ فكلما اقتربت قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على ارتفاع درجة ثبات أداة القياس، وهو ما يتيح إمكانية الاعتماد على النتائج والاطمئنان لصدق التحليل الإحصائي في التعبير عن نتائج الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

ثالثاً: نموذج الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين متغير مستقل : الرقمنة ومتغير تابع: الشفافية الجبائية ويمكن تمثيل نموذج الدراسة بالمعادلة التالية:

$$Y=f(x)$$

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

حيث أن:

الشفافية الجبائية (Y): متغير تابع

الرقمنة (X): متغير مستقل

رابعاً: اختبار الصدق

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين بغية التأكد من مدى صدقه الظاهري وتطابقه مع موضوع الدراسة المتعلق بأثر الرقمنة في تحسين الشفافية الجبائية، حيث تمت الاستفادة من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم بخصوص دقة العبارات وترابط المحاور، والتي أُخذت بعين الاعتبار في الصياغة النهائية للأداة. بعد ذلك، ولقياس أثر هذه المتغيرات ميدانياً، تم توزيع الاستبيان وعرضه على مستوى موظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت (CDI).

الجدول (02_07): اختبار الصدق بيرسون

المحاور	المؤشرات الإحصائية	المحور الأول	المحور الثاني
المحور الأول	معامل بيرسون الدلالة المعنوية حجم العينة	1 30	0,638 0,000 30
المحور الثاني	معامل بيرسون الدلالة المعنوية حجم العينة	0,638 0,000 30	1 30

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج SPSS version 26

من خلال مخرجات المعالجة الإحصائية لآراء عينة الدراسة بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت والموضحة في جدول مصفوفة الارتباط أعلاه تظهر النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية وقوية بين المتغيرين حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.638 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة قدره 0.000 وهو أقل تماماً من مستوى المعنوية المعتمد 0.05

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وتؤكد هذه النتيجة الإحصائية وجود علاقة وثيقة وتكاملية بين المتغيرين تفيد بأنه كلما ارتفع مستوى التوجه نحو الرقمنة وعصرنة الإدارة الضريبية انعكس ذلك إيجاباً وبشكل طردي على رفع مستويات الشفافية الجبائية وتأسيساً على هذه المعطيات يتم قبول الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والشفافية

وتشكل هذه النتيجة خطوة تمهيدية أساسية تدعم مخرجات نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم اعتماده لاختبار الفرضية الثانية حيث يفسر هذا التوافق القوي بأن الاعتماد على الأنظمة الرقمية يساهم مباشرة في تقليص مساحات الغموض وتوفير البيانات الجبائية بوضوح مما يدعم ثقة المكلفين بالضريبة في الإدارة الجبائية ويؤكد الدور الفعال الذي تلعبه الرقمنة كآلية حتمية لتحسين النزاهة والشفافية في التعاملات الجبائية بمركز عين تموشنت

خامساً: اختبار الصدق بين العبارات

بغية التحقق من مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، تم حساب معاملات ارتباط بيرسون لكل عبارة مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى دلالة 0.05، وذلك بتطبيق الدراسة على موظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت؛ حيث أظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط لفقرات المحور الأول "الرقمنة" (13 عبارة) والمحور الثاني "الشفافية الجبائية" (12 عبارة) جاءت موجبة ودالة إحصائياً. وتعكس هذه القيم وجود تلاحم وتجانس كبير بين الفقرات، مما يؤكد أن كل عبارة تصب بدقة في قياس أبعادها المستهدفة، سواء ما تعلق بدور الرقمنة في تطوير العمل الإداري أو ما يخص تعزيز النزاهة الجبائية. إن هذا الصدق الداخلي يمنح الباحث الثقة في كفاءة أداة الدراسة وقدرتها على تشخيص واقع التحول الرقمي وأثره في تحسين الشفافية الجبائية، مما يمهد الطريق للوصول إلى نتائج موثوقة، واقعية، وقابلة للتعميم في سياق الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

1. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول: الرقمنة في الإدارة الجبائية

الجدول (02_08): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "الرقمنة في الإدارة الجبائية"

العبارات	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)
العبارة 1	0.548	0.002
العبارة 2	0.058	0.760
العبارة 3	0,445	0.014
العبارة 4	0.640	0.000
العبارة 5	0.525	0.003
العبارة 6	0.236	0.210
العبارة 7	0.492	0.006
العبارة 8	0.783	0.000
العبارة 9	0.366	0.046
العبارة 10	0.354	0.055
العبارة 11	0.317	0.088
العبارة 12	0.519	0.003
العبارة 13	0.599	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSS version 26

يظهر الجدول نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول والمتعلق بالرقمنة في الإدارة الجبائية، وذلك من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل عبارة والمجموع الكلي للمحور. وقد أظهرت النتائج أن معظم معاملات الارتباط كانت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.366) و(0.783)، مما يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين هذه العبارات وصلاحياتها لقياس المحور.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

في المقابل، تبين أن العبارات الثانية والسادسة والعاشر والحادية عشرة سجلت قيماً احتمالية أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم دلالة ارتباطها إحصائياً بالمجموع الكلي للمحور، ولذلك تم حذف هذه العبارات من الاستبيان، والاحتفاظ بالعبارات الدالة إحصائياً فقط، والتي تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق والاتساق الداخلي، مما يؤكد صلاحية المحور بصيغته النهائية للاعتماد عليه في الدراسة.

2. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: أثر الرقمنة على الشفافية الجبائية

الجدول (02_09): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني "أثر الرقمنة على الشفافية

الجبائية"

العبارات	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)
العبارة 1	0.272	0.146
العبارة 2	0.282	0.132
العبارة 3	0.482	0.007
العبارة 4	0.325	0.080
العبارة 5	0.404	0.027
العبارة 6	0.404	0.027
العبارة 7	0.373	0.042
العبارة 8	0.488	0.006
العبارة 9	0.366	0.046
العبارة 10	0.345	0.062
العبارة 11	0.328	0.077
العبارة 12	0.600	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج SPSS version 26

يبرز الجدول نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني والمتعلق بالشفافية الجبائية، وذلك من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل عبارة والمجموع الكلي للمحور. وقد أظهرت النتائج أن معظم

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

معاملات الارتباط جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.366) و(0.600)، مما يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين العبارات وصلاحيته لقياس المحور.

في المقابل، تبين أن العبارات الأولى والثانية والرابعة والعاشرة والحادية عشرة سجلت قيماً احتمالية أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم دلالة ارتباطها إحصائياً بالمجموع الكلي للمحور، ولذلك تم حذف هذه العبارات من الاستبيان، والاحتفاظ بالعبارات الدالة إحصائياً فقط، والتي تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق والاتساق الداخلي، مما يؤكد صلاحية المحور بصيغته النهائية للاعتماد عليه في الدراسة.

سادساً: عرض وتحليل نتائج أسئلة محاور الاستبيان

1: سلم ليكرت الخماسي

الجدول (10_02): سلم ليكرت الخماسي

من 1.00 إلى	من 1.80 إلى	من 2.60 إلى	من 3.40 إلى	من 4.20 إلى
1.79	2.59	3.39	4.19	5.00
غير موافق بشدة (منخفض جداً)	غير موافق (منخفض)	محايد (متوسط)	موافق (مرتفع)	موافق بشدة (مرتفع جداً)

المصدر: سلم ليكرت الخماسي.

2: عرض وتحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان : الرقمنة في الإدارة الجبائية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الجدول (11_02): نتائج المحور الأول من الاستبيان "الرقمنة في الإدارة الجبائية"

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المقياس	درجة الاستجابة
1	1	7	16	6	0	2,90	7590,	11	متوسطة
	3,3%	23,3%	53,3%	20%	0%				
2	3	8	17	2	0	2,60	7700,	21	متوسطة
	10%	7,62%	56,7%	6,7%	0%				
3	1	12	15	2	0	2,60	6750,	31	مت
	3,3%	40%	50%	6,7%	0%				
4	0	1	3	25	1	3,87	5070,	4	مرتفعة
	0%	3,3%	10%	83,3%	3,3%				
5	1	2	2	22	3	3,80	8470,	6	مرتفعة
	3,3%	6,7%	6,7%	73,3%	10%				
6	2	2	2	18	6	3,80	1,064	5	مرتفعة
	6,7%	6,7%	6,7%	60%	20%				
7	1	1	3	23	2	3,80	7610,	7	مرتفعة
	3,3%	3,3%	10%	76,7%	6,7%				
8	1	2	4	20	3	3,73	8680,	9	مرتفعة
	3,7%	6,7%	13,3%	66,7%	10%				
9	0	2	3	21	4	3,90	7120,	1	مرتفعة
	0%	6,7%	10%	70%	13%				

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

مرتفعة	01	7400,	3,73	0	23	4	1	1	10
				%0	%3,3	%76,7	%3,3	%3,3	
مرتفعة	8	8280,	3,73	3	20	3	4	0	11
				%10	%66,7	%10	%13,3	%0	
مرتفعة	3	7300,	3,87	2	25	1	1	1	12
				%2	%83,3	%3,3	%3,3	%3,3	
مرتفعة	2	7590,	3,90	3	24	1	1	1	13
				%10	%80	%3,3	%3,3	%3,3	
مرتفعة	—	77 , 0	65,3	مجموع عبارات المحور الأول					

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSSversion 26

من خلال القراءة التحليلية لمعطيات الجدول يتضح أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول قد بلغ 3.56 بوزن نسبي مرتفع وبانحراف معياري عام قدره 0.77 مما يدل على وجود درجة مقبولة من التجانس والاتساق بين آراء أفراد العينة حول هذا المحور وأظهرت النتائج الإحصائية أن أغلب العبارات المكونة للمحور جاءت بمستوى استجابة مرتفع باستثناء العبارات الأولى والثانية والثالثة التي سجلت مستوى استجابة متوسطة

وعند ترتيب عبارات المحور حسب أهميتها النسبية نلاحظ أن العبارتين التاسعة والثالثة عشرة احتلتا المرتبة الأولى مكرر بمتوسط حسابي قدره 3.90 في حين جاءت العبارتان الثانية والثالثة في المرتبة الأخيرة مكرر بمتوسط حسابي أدنى بلغ 2.60 وبدرجة استجابة متوسطة وتراوح المتوسطات الحسابية لجميع عبارات هذا المحور ما بين 2.60 و 3.90 بينما انحصرت قيم الانحراف المعياري بين 0.507 و 1.064 وهو ما يعكس تشتتاً محدوداً وتبايناً ضيقاً في آراء المبحوثين دون أن يؤثر ذلك على الاتجاه العام الإيجابي للاستجابات

وبناءً على هذه المخرجات الوصفية يمكن القول إن نتائج هذا المحور تؤكد وجود اتفاق عام وقناعة مشتركة لدى أفراد العينة بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت حول أهمية الرقمنة ودورها الفعال والحيوي في تحسين وتطوير أداء الإدارة الجبائية وعصرنة خدماتها.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

3: تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبيان : اثرا لرقمنة على الشفافية الجبائية

الجدول (02_12): نتائج المحور الثاني من الاستبيان "اثرا لرقمنة على الشفافية الجبائية"

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
1	2	4	5	16	3	3,47	1,074	9	مرتفعة
	%6,7	%13,3	%16,7	%53,3	%10				
2	3	2	2	21	2	3,57	1,073	8	مرتفعة
	%10	%6,7	%6,7	%70	%6,7				
3	0	4	2	22	2	3,73	7850,	6	مرتفعة
	%0	%13,3	%6,7	%73,3	%6,7				
4	1	3	2	24	1	3,70	8370,	7	مرتفعة
	%0	%3,3	%10	%80	%3,3				
5	1	2	1	22	4	3,87	8600,	1	مرتفعة
	%3,3	%6,7	%3,3	%73,3	%13,3				
6	1	2	1	22	4	3,87	8600,	1	مرتفعة
	%3,3	%6,7	%3,3	%73,3	%13,3				
7	0	4	2	22	2	3,73	7850,	6	مرتفعة
	%0	%13,3	%6,7	%73,3	%6,7				
8	1	3	1	22	3	3,77	8980,	4	مرتفعة
	%10	%6,7	%3,3	%73,3	%10				

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

مرتفعة	2	8580,	3,77	3	23	1	2	1	9
				%10	%76,7	%3,3	%6,7	%3,3	
مرتفعة	10	8340,	3,83	3	21	3	2	1	10
				%10	%70	%10	%6,7	%3,3	
مرتفعة	3	8770,	3,70	2	22	2	3	1	11
				%6,7	%73,3	%6,7	%10	%3,3	
مرتفعة	5	8050,	3,80	3	21	4	1	1	12
				%10	%70	%13,3	%3,3	%3,3	
مرتفعة	—	88.0	37.3	مجموع عبارات المحور الثاني					

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج SPSSversion 26

يبين الجدول الإحصاءات الوصفية لآراء أفراد العينة المتعلقة بعبارات المحور الثاني والموسوم بـ "أثر الرقمنة على الشفافية الجبائية"، وذلك من خلال حساب التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. ومن خلال القراءة التحليلية للجدول، يتضح أن المتوسط الحسابي العام للمحور قد بلغ 3.73 وانحراف معياري إجمالي قدره 0.88، وهي قيمة تقع ضمن الفئة المقابلة لدرجة استجابة (مرتفعة) وفق مقياس ليكرت الخماسي المعتمد. كما جاءت نتائج استجابات الباحثين على جميع العبارات بمستوى مرتفع دون استثناء، مما يترجم التوافق الكبير في آراء عينة الدراسة.

وعند ترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية، نلاحظ أن العبارتين الخامسة والسادسة قد احتلتا المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.87 وانحراف معياري قدره 0.860، تليهما العبارة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.83، في حين جاءت العبارة الأولى في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.47 وانحراف معياري بلغ 1.074. وبشكل عام، تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين 3.47 و 3.87 بوزن نسبي مرتفع، في حين تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين 0.785 و 1.074، وهو ما يؤكد وجود تجانس مقبول وضيق في تشتت آراء الباحثين بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت نحو الموافقة على الدور الإيجابي الذي تؤديه الرقمنة في دعم الشفافية الجبائية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

سابعاً: تحليل الفرضيات الإحصائية

دراسة التوزيع:

من خلال حجم العينة ($N=30$) إذ يمكن اعتبار أن التوزيع المتكرر خضع للتوزيع الطبيعي ومنه يمكن إجراء الاختبارات التالية:

• اختبار الفرضية:

لمعرفة أثر الرقمنة على الشفافية الجبائية في المؤسسة محل الدراسة، تم اختبار الفرضية التالية:

H_0 : توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والشفافية عند مستوى الدلالة 0.05.

H_1 : تؤدي الرقمنة إلى تعزيز مستوى الشفافية في المؤسسة محل الدراسة عند مستوى الدلالة 0.05.

للإجابة على هذه الفرضيات نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من التأثير:

$$Y = a_0 + a_1 X_1 + \mu$$

حيث:

Y : المتغير التابع (الشفافية).

X_1 : المتغير المستقل (الرقمنة).

a_0 : الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغير المستقل تساوي الصفر.

a_1 : معامل الانحدار للمتغير المستقل.

μ : الخطأ العشوائي.

الشفافية (y): متغير تابع.

الرقمنة (x): متغير مستقل.

الجدول (02_13): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط بين الرقمنة والشفافية الجبائية

معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل الانحدار B	الدلالة المعنوية Sig.
0,638	0,407	0,413	0000 ^b

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج SPSS version 26

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يبين الجدول نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر الرقمنة في الإدارة الجبائية على تحسين الشفافية الجبائية. حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.638$)، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة إلى قوية بين الرقمنة في الإدارة الجبائية والشفافية الجبائية. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.407$)، مما يعني أن الرقمنة في الإدارة الجبائية تفسر 40.7% من التغيرات الحاصلة في الشفافية الجبائية، في حين تعزى النسبة المتبقية 59.3% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة.

كما بلغ معامل الانحدار ($B = 0.413$)، وهو معامل موجب، مما يدل على أن زيادة الرقمنة في الإدارة الجبائية تؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية الجبائية، حيث إن زيادة الرقمنة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الشفافية الجبائية بمقدار 0.413 وحدة. كما بلغت الدلالة المعنوية ($Sig = 0.000$)، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على أن النموذج دال إحصائياً، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة في الإدارة الجبائية وتحسين الشفافية الجبائية، مما يدعم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية

الجدول (14_02): جودة النموذج باستخدام التباين ANOVA

ANOVA ^a						
	Modèle	Somme descarrées	ddl	Carré moyen	F	.Sig
1	Régression	1,384	1	1,384	19,178	000 ^b ,
	de Student	2,021	28	072,		
	Total	3,405	29			

a. Variable dépendante : الشفافية

b. Prédictors : (Constante), الرقمنة

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج SPSS version 26

من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA)، نلاحظ أن قيمة F المحسوبة للنموذج بلغت 19.178 عند مستوى دلالة إحصائية $Sig = 0.000$ وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية المتعارف عليه 0.05 وتؤكد هذه النتيجة المعنوية الإجمالية العالية لنموذج الانحدار وصلاحيته التامة للدراسة. وهذا يدل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

على أن المتغير المستقل (الرقمنة) يمتلك تأثيراً حقيقياً ومعنوياً في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الشفافية) في إطار هذه الدراسة الميدانية بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت. ولتحديد درجة هذا التأثير واتجاهه، سيتم الاعتماد على جدول المعاملات (Coefficients) الموالي:

الجدول (02_15): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	.Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,013		5,660	000,
	الشفافية	413,	638,	4,379	000,

a. Variable dépendante : الشفافية

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً على مخرجات برنامج SPSS version 26

من خلال جدول المعاملات (Coefficients) الموضح أعلاه، نلاحظ أن ثابت نموذج الانحدار (Constante) بلغ 2.013 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.000 أما بالنسبة للمتغير المستقل (الرقمنة) فقد بلغت قيمة معامل الانحدار غير المعياري B مقدار 0.413 عند مستوى دلالة إحصائية Sig = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مدعومة بقيمة اختبار t البالغة 4.379؛ مما يؤكد المعنوية الإحصائية العالية لمعامل الانحدار.

وبشير المعامل (B) إلى وجود أثر طردي (موجب)، حيث إن زيادة مستوى الرقمنة بوحدة واحدة تؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى الشفافية بمقدار 0.413. كما بلغت قيمة المعامل المعياري Beta 0.638 وهي قيمة تؤكد القوة التفسيرية العالية لهذا الأثر في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت. بناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أن الرقمنة تؤدي إلى تعزيز مستوى الشفافية في المؤسسة محل الدراسة.

ثامناً: تحليل الانحدار الخطي البسيط

يبين الجدول رقم 02-14 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، والذي تم من خلاله اختبار العلاقة التأثيرية بين المتغير المستقل المتمثل في الرقمنة في الإدارة الجبائية، والمتغير التابع المتمثل في الشفافية الجبائية، وذلك بالاعتماد على معطيات العينة محل الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

وقد أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بلغ قيمة 0.638، وهو ما يدل على وجود علاقة قوية وموجبة بين الرقمنة والشفافية الجبائية. كما بلغ معامل التحديد قيمة 0.407، أي أن الرقمنة تفسر ما نسبته 40.7% من التغيرات في مستوى الشفافية الجبائية، بينما تعزى النسبة المتبقية 59.3% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

أما فيما يخص ملاءمة النموذج الإجمالي، فقد بلغت قيمة اختبار التباين المحسوبة (F) مقداراً قدره 19.178 عند مستوى دلالة إحصائية (Sig) يبلغ 0.000، وهي أقل تماماً من مستوى المعنوية 0.05، مما يؤكد الصلاحية والمعنوية الإجمالية العالية لنموذج الانحدار ككل.

وفيما يتعلق بمعامل الانحدار، فقد بلغت قيمة المعامل غير المعياري (B) مقداراً قدره 0.413، وهو ما يعني أن زيادة وحدة واحدة في مستوى الرقمنة تؤدي إلى زيادة قدرها 0.413 في مستوى الشفافية الجبائية، كما بلغت قيمة المعامل المعياري (Beta) قيمة قدرها 0.638 مما يعكس الأهمية النسبية القوية للأثر. وقد سجلت قيمة اختبار (t) المحسوبة للمتغير مقداراً قدره 4.379 بمستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير إحصائياً في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت.

وبناءً عليه، يمكن القول إن متغير الرقمنة يعد متغيراً مفسراً للشفافية الجبائية، وأن له تأثيراً ذا دلالة إحصائية في تحسين مستوى الشفافية داخل الإدارة الجبائية.

تاسعا : اختبار الفرضيات

تأسيساً على المخرجات الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي البسيط، تم اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها على النحو التالي:

أظهرت النتائج الإحصائية أن معامل الارتباط (R) بين المتغيرين بلغ 0.638 عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً وثبتت وجود علاقة طردية قوية. ورغم أن هذه النتيجة تدعم وجود الارتباط، إلا أن اختبار نموذج الانحدار يذهب إلى ما هو أعمق من مجرد الارتباط الخطي التبادلي المذكور في الفرضية الصفرية (H0) لينتقل إلى قياس الأثر السببي والقدرة التفسيرية لمتغير الرقمنة؛ حيث بلغت قيمة المعامل المعياري (Beta) مقدار 0.638، مدعومة بقيمة اختبار (t) البالغة 4.379 والمعنوية الإجمالية للنموذج $F = 19.178$ عند مستوى دلالة أقل تماماً من 0.05.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

بناءً على هذه المؤشرات السببية القوية، يتم رفض الفرضية الصفريّة (H_0) التي تقف عند حدود الارتباط، وتجاوزها إلى قبول الفرضية البديلة (H_1) للدراسة؛ ومفادها أن الرقمنة تؤدي بشكل حقيقي ومعنوي إلى تعزيز مستوى الشفافية الجبائية في المؤسسة محل الدراسة. ويؤكد هذا الاستنتاج الإحصائي أن كل توجه نحو رقمنة الإدارة الجبائية بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت يساهم مباشرة وبمعدل أثر قوي في رفع وتطوير مؤشرات الشفافية الجبائية.

التحليل الاقتصادي:

من خلال تفكيك المخرجات الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي البسيط، يتضح جلياً أن الرقمنة تلعب دوراً حيوياً وأساسياً في تحسين الأداء العام داخل الإدارة الجبائية؛ ويتجلى ذلك في تسريع وتيرة الإجراءات الإدارية، تقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن العمل التقليدي، وتحسين استغلال الموارد المتاحة بفعالية أكبر. كما أن الارتفاع الملحوظ في متوسطات إجابات أفراد العينة يعكس قبولاً واعياً ومرتفعاً لتطبيق الأنظمة الرقمية، مما يترجم إدراكهم العميق لأهميتها كركيزة لتطوير العمل الإداري الجبائي.

وفي سياق تعزيز أبعاد الشفافية، ساهم التحول الرقمي في إضفاء الوضوح على المعلومات الجبائية وسهولة تدفقها، مما أدى إلى تقليص مساحات الغموض والتلاعب بالبيانات، فضلاً عن تقليص قنوات الاحتكاك المباشر بين الموظف والمكلف بالضريبة؛ وهو ما يمثل خطوة استراتيجية للحد من مظاهر الفساد المالي والإداري. وفي المقابل، فإن التباين الإحصائي المرصود في بعض الاستجابات يبرز بوضوح وجود تحديات وعوائق موضوعية تواجه هذا الانتقال الميداني، وعلى رأسها نقص البرامج التكوينية المتخصصة للمورد البشري وضيق جاهزية البنية التحتية التكنولوجية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن رقمنة الإدارة الجبائية لا تقف عند حدود تبسيط المعاملات، بل تمتد لتسهم في بناء جسور الثقة بين الإدارة والمكلفين، مما يدعم مستويات الامتثال الضريبي الطوعي، ويخفف منابع التهرب الجبائي من خلال توفير قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة تسند صناع القرار. وعليه، تندمج هذه التفسيرات الميدانية لتؤكد وجود علاقة ارتباط وتأثير قوية وذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والشفافية الجبائية في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، مما يركي المقاربة النظرية ويثبت صحة فرضيات الدراسة بشكل قطعي.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

خلاصة الفصل الثاني

شهد هذا الفصل دراسة ميدانية تطبيقية استهدفت قياس أثر الرقمنة في الإدارة الجبائية على الشفافية الجبائية؛ حيث تم التركيز على مركز الضرائب لولاية عين تموشنت كنموذج للدراسة بالتطبيق على عينة قوامها 30 موظفاً، مع الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعطيات الأولية وتفريغها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSSversion26).

وقد خلصت الدراسة الميدانية في نهايتها إلى مجموعة من النتائج العلمية المحورية، أبرزها تأكيد الدور الجوهرى الذي تؤديه الرقمنة كمتغير مفسر في الارتقاء بمستويات الشفافية الجبائية وتطوير الأداء الإداري. وبناءً على نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط، تم اتخاذ القرار الإحصائي والمنهجي برفض الفرضية الصفرية H_0 التي تحصر العلاقة في الارتباط الخطي العادي، وقبول الفرضية البديلة للدراسة H_1 والتي تنص على أن: "تؤدي الرقمنة إلى تعزيز مستوى الشفافية في المؤسسة محل الدراسة"؛ حيث أثبتت المؤشرات الإحصائية وجود أثر إيجابي قوي وطردى ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة 0.05، وذلك بالرغم من رصد بعض التباين في استجابات أفراد العينة والذي يعزى لعوائق تكنولوجية وتكوينية ميدانية.

وفي الأخير، تؤكد مخرجات هذا الفصل بالدليل الإحصائي والميداني المقاربة النظرية للدراسة، لتفتح آفاقاً لتقديم جملة من التوصيات والحلول العملية التي من شأنها تفعيل وتجويد الأنظمة الرقمية في الإدارة الجبائية.

الخاتمة

خاتمة عامة

تشكل الرقمنة أحد أهم الركائز التي تساهم في تعزيز الشفافية الجبائية وتحسين الأداء الإداري في الإدارة الجبائية الجزائرية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها البيئة الحديثة، التي تتطلب الكفاءة مصحوبة بالسرعة وفعالية أكبر في تقديم الخدمات العامة للمكلفين. وقد أظهرت دراسة حالة مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، أن دمج الأدوات الرقمية قد ساهم بشكل واضح في تحسين مؤشرات الشفافية والوضوح، وبالأخص تسريع الإجراءات الجبائية، وتحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة.

مع هذا فإن العملية الانتقالية لا تخلو من التحديات، فقد كشفت هذه الدراسة عن الكثير من العوائق الهيكلية والتنظيمية وكذا التقنية التي تعيق تحقيق تحول رقمي شامل وفعال يضمن الشفافية التامة. تشمل هذه العوائق محدودية التدريب المتخصص، ضعف التنسيق بين الإدارات والمصالح الجبائية، وضعف البنية التحتية الرقمية، علاوة على ذلك أشارت النتائج الميدانية إلى تباين في مستوى الجاهزية الرقمية وتقبل التغيير بين مختلف الجهات الفاعلة المؤسسية، مما يبرر الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في بناء القدرات والتوعية بأهمية الرقمنة في مكافحة التهرب وتحقيق النزاهة.

لا ينبغي النظر إلى التحول الرقمي على أنه مجرد تحديث تقني فقط، بل هو مشروع إصلاح مؤسسي عميق يتطلب تظافر العوامل البشرية والتنظيمية والتكنولوجية ضمن رؤية إستراتيجية متكاملة تهدف إلى ترسيخ مبادئ الشفافية في المنظومة الجبائية.

نتائج الدراسة النظرية

- تمثل الرقمنة ضرورة إستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الحديثة، وليست خيارا تقنيا فقط؛
- تساهم الرقمنة في تحسين الأداء الإداري من خلال تسريع الإجراءات وسير العمل بسلاسة، خفض التكاليف والجهد، تعزيز الشفافية والكفاءة؛
- الرقمنة ركيزة إستراتيجية لتعزيز التنافسية المؤسسية وتحقيق التنمية الإدارية المستدامة؛
- يرتكز نجاح الرقمنة بشكل أساسي على العنصر البشري، بما في ذلك التدريب المستمر وبناء القدرات، جاهزية المؤسسة وانفتاحها على التغيير، تعزيز ثقافة رقمية داعمة؛

الخاتمة

-تواجه المؤسسات الجزائرية تحديات عديدة في تبني الرقمنة منها ضعف البنية التحتية الرقمية، غياب رؤية إستراتيجية موحدة؛

-يتطلب تحسين الأداء الإداري من خلال الرقمنة ما يلي تخطيط استراتيجي وأهداف واضحة، تكامل العناصر التكنولوجية والتنظيمية، تقييم دوري للأداء ونتائج التحول.

النتائج التطبيقية

-هناك وعي إيجابي لدى معظم الموظفين بأهمية الرقمنة في تحسين الأداء الإداري والشفافية الجبائية؛

-ساهم تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت في تسريع معالجة الملفات الجبائية، تقليل الأعمال الورقية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين؛

-تشير النتائج أن الرقمنة تعزز الشفافية في الإجراءات الإدارية والجبائية بشكل مباشر؛

-على الرغم من التحولات المجسدة بالمركز إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات العملية أبرزها نقص التدريب المتخصص على الأدوات والتقنيات الرقمية، وضعف البنية التحتية الرقمية؛

-هناك تباين في مستويات قبول الموظفين، مما يشير إلى الحاجة إلى برامج توعية ودعم لمواكبة التحول الرقمي؛

-تؤكد الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وتحسين الشفافية الجبائية والأداء الإداري؛

-يوجد أثر إيجابي للرقمنة ذو دلالة إحصائية على الشفافية الجبائية بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت، حيث أظهرت النتائج ملائمة النموذج للدراسة بمستوى دلالة 0.000 وقيمة "أف المحسوبة" بلغت 19.178، وهي قيمة تؤكد معنوية وقوة النموذج؛

يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعوقات الرقمنة على الأداء الإداري والشفافية عند مستوى معنوية 0.05 فأقل

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول تحقيق الأداء الإداري والشفافية تعزى إلى متغير المستوى الدراسي.

التوصيات والحلول

استنادا على النتائج والتحليل النظرية والميدانية للدراسة، تمكنت من التوصل لمجموعة موسعة من الحلول والتوصيات العملية لتعزيز فعالية الرقمنة كآلية لتحسين الشفافية والأداء الإداري في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت:

الحلول

حلول تخص المورد البشري

- مساعدة ودعم العاملين على التكيف مع الرقمنة وذلك من خلال إدراج حوافز مهنية تكون على ارتباط بالكفاءة الرقمية والانخراط الإيجابي؛

دمج العناصر والكفاءات الشابة وهذا ما يساعد في ضمان استدامة عملية الرقمنة، ويكون ذلك من خلال فتح مناصب عمل مختصة في تسيير الأنظمة الرقمية وتحليل البيانات؛

إطلاق برامج تكوين لصالح الموظفين العاملين بمركز الضرائب، وهذا لزيادة تحكم الموظفين في النظم الرقمية وفهمها والتكيف معها؛

تشجيع المبادرات الفردية الرقمية.

ثانيا حلول تنظيمية وتقنية

- تطوير وتحديث البنية التحتية من خلال ربط المصالح الداخلية للمركز بشبكة موحدة وتزويد الإدارة بأنظمة وتجهيزات معلوماتية متطورة؛

- تصميم تطبيقات لتسيير المعاملات الداخلية للمركز وذلك لإكمال الأعمال والمهام الروتينية كعمليات المراقبة الجبائية والتسجيل وتسوية الملفات وهذا ما يخفف الضغط على العاملين وبالتالي تعزيز الرضا الوظيفي؛

- تحديث وتجهيز أنظمة معلوماتية متطورة ويكون ذلك مرتكزا على قاعدة بيانات مركزية قابلة للتحديث اللحظي وهذا ما يضمن سهولة معالجة الملفات الجبائية وتبادل البيانات بين المصالح بفعالية؛

- إدماج الرقمنة في الخطة العامة لمركز الضرائب كخيار استراتيجي بعيد المدى لتعزيز الشفافية والنزاهة.

التوصيات

أولا توصيات مؤسساتية وإستراتيجية

- ضرورة إدماج الرقمنة ضمن السياسات الوطنية للإصلاح الإداري والجبائي؛

- وضع خطة إستراتيجية للتحويل الرقمي داخل قطاع الضرائب؛

- إصدار تشريعات تدعم التحويل الرقمي وتضمن حماية البيانات الجبائية.

ثانيا توصيات تشمل علاقة المستفيد أو المواطن بمركز الضرائب

__تسهيل ولوج المكلفين بالضريبة إلى الخدمات الرقمية والمنصات الجبائية؛

- القيام بحملات توعية تسهم في شرح المزايا وطرق استخدام الأنظمة والمنصات الرقمية ومساعدتهم في التفاعل الإلكتروني؛

- وضع وتخصيص مراكز دعم رقمية داخل مركز الضرائب تقدم المساعدة للمواطنين والمكلفين الذين يواجهون صعوبات في استخدام الأنظمة الرقمية؛

- توفير دليل رقمي توجيهي يشرح للمواطن كيفية استعمال الخدمات الإلكترونية الجبائية.

ثالثا توصيات تخص آليات التقييم والمتابعة

- استعمال أنظمة داخلية تقييمية لقياس مدى رضا الموظفين والمكلفين بالضريبة على الأنظمة الرقمية وذلك لتحسين المستمر لنقاط الضعف المحددة.

- تخصيص خلية متابعة رقمية داخل مركز الضرائب تساهم في مراقبة تطبيق إستراتيجية الرقمنة والشفافية.

رابعا توصيات تعزز من التحويل الرقمي وتقليل الاعتماد على الورق

- أرشفة الملفات الجبائية والأرشفة القديم وذلك بالاعتماد على مساحات ضوئية حديثة؛

- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تسمح بالوصول السريع للمعلومات والبيانات الجبائية؛

الخاتمة

- التحول الجذري نحو المراسلات الإلكترونية داخل مركز الضرائب وربط كل قسم بنظام داخلي موحد؛
- الارتكاز على نظام أرشفة إلكتروني ذكي يعتمد التصنيف التلقائي ذلك ما يسمح بتتبع الملفات عبر مختلف المراحل الإدارية دون الحاجة للنسخ الورقية؛
- تعميم استخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات الجبائية هذا ما يساهم في تقليل الحاجة للطباعة الورقية وتسريع عمليات المراسلة والمصادقة.

صعوبات الدراسة :

- تشتت المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة في مصادر مختلفة، مما تطلب وقتاً لجمعها وتنظيمها.
- الحاجة إلى تنقيح الاستبيان أكثر من مرة للتأكد من وضوح العبارات وملاءمتها لموضوع الدراسة.
- صعوبة التأكد من استيفاء بعض الاستبيانات لجميع الإجابات، مما استدعى مراجعتها قبل التحليل.
- الحاجة إلى مراجعة المذكرة عدة مرات لتصحيح الجوانب المنهجية واللغوية والشكلية قبل إخراجها في صورتها النهائية.

محدودية الوقت المتاح لإجراء الدراسة الميدانية ومتابعة جميع مراحلها.

- صعوبة التأكد من استيفاء بعض الاستبيانات لجميع الإجابات، مما استدعى مراجعتها قبل التحليل.

آفاق الدراسة

- إن هذه الدراسة تشكل مساهمة معرفية وميدانية متواضعة في فهم وتقييم واقع الرقمنة كخيار استراتيجي في الإدارة العامة الجزائرية وانعكاساتها على الشفافية والأداء الإداري، وهي تشكل منصة تمهيدية لآفاق بحثية واعدة أكثر تعمقاً وشمولاً، حيث يمكن اقتراح ما يلي:

- توسيع نطاق التحليل ليشمل مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والجبائية مما يتيح إجراء مقارنات لفعالية الرقمنة في تحسين الأداء الإداري والشفافية في سياقات مختلفة؛

- دراسة تأثير الرقمنة على جودة الخدمات العمومية والجبائية من منظور رضا المستخدمين والمكلفين بالضريبة؛

- تحليل دور العوامل التنظيمية والقيادية في تسهيل أو إعاقه التحول الرقمي داخل المؤسسات والإدارات العمومية.

قائمة المراجع

1:المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1/ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ/1994م، ج 12، ص 242. (وكذلك ج 9، ص 182).
- 2/أحمد، محمد سمير. (2009). الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص. 25.
- 3/حسن جعفر الطائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، ط 1، دار البداية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية 2013، ص 148.
- 4/رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص 58.
- 5/السالمي، علاء عبد الرزاق. (2008). الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 32.
- 6/عامر الكبيسي، الشفافية والمساءلة في أجهزة الدولة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص 34.
- 6/محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2021، ص 11.
- 7/نجم، عبودنجم. (2009). الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، ص 158.7=

ثانياً المقالات والمجلات العلمية

- إبراهيمي أمينة، الحوكمة الإلكترونية ورقمنة الإدارة الجزائرية: الواقع والرهانات، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 11، 2020، ص 73.
- 1/بوزيان ليلي، عصنة الإدارة الجبائية كآلية لتحسين التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 164.

المراجع

- 2/ بن جامع نوال، الرقابة الجبائية والشفافية في تعزيز أداء الإدارة الجبائية بالجزائر، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 2، المجلد 15، العدد 01، مارس 2025، ص 48.
- 3/ بن منصور عبد العزيز، الشفافية والمساءلة كآلية لمحاربة الفساد الإداري، مجلة الإدارة والعدالة، جامعة محمد ملين دباغين سطيف 2، الجزائر، 2015، ص 24.
- 4/ بن يحيى، أثر رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر على تحسين الأداء، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص 23.
- 5/ الحرايرية محمد، دور التحول الرقمي في تطوير الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة سطيف 2، المجلد 7، العدد 10، 2021، ص 134.
- 6/ رابحي عبد الحكيم، الصعوبات التي تواجه رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة عنابة، العدد 28، 2022، ص 90.
- 7/ عززي عثمان، أثر الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجبائية، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 2، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 81-102.
- 8/ عون عز الدين، سعيداني محمد السعيد. (2024). رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتنشيط التحقيق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، ص 167-176.
- 9/ قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص: 218.
- 10/ قوادري محمد. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 6 العدد 02، جامعة الجزائر.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

- بلقاسم بعداش، دور الرقمنة في تحسين الأداء الإداري، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، 2021، ص 39.

المراجع

- 1/ بن دادي هشام. (2022) رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص 11.
- 2/ خروبي، هني. (2022). انعكاسات عصنة الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية، أطروحة دكتوراه، جامعة حسينة بن بوعلي - الشلف، ص 24.
- 3/ دحدل، عازر، كفاءة الإدارة الضريبية في ظل تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2011، ص 7.
- 4/ دريدي سمية، رقمنة الإدارة العمومية ودورها في تحسين جودة الخدمة العمومية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 55.
- 5/ روبال نور الدين، "تأثير نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج في تحسين التحصيل الضريبي"، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020، ص 02.
- 6/ السبيعي، فارس، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 16.
- 7/ صوطة كلثوم، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، الجزائر، 2024، ص 142.
- 8/ غضبان شهرة، دور عصنة الإدارة الجبائية في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2023، ص 11.
- 9/ فريد اليونس، أثر رقمنة الخدمات الجبائية على تحسين الأداء المالي للدولة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2021، ص 41.
- 10/ لعبادلة ياسين، التحول الرقمي كآلية فعالة لتحسين خدمات الإدارة الضريبية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022، ص 25.
- 11/ مازن ليلي، "دور الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري"، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2013، ص 12.

المراجع

12/مهري، سهيلة. (2006). المكتبة الرقمية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، ص 82.

رابعاً: الملتقيات والتقارير

1/المديرية العامة للضرائب، التقرير السنوي حول عصنة الإدارة الجبائية، وزارة المالية، الجزائر، 2022، ص 12.

2/جبار محمد علي الكعبي، ياسر عمار عبد الحميد، "شفافية الضريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب"، مؤتمر هيئة النزاهة، بغداد، العراق، 2008، ص 8.

3/سليمان عتير، عمر الفاروق زرقون. دور الشفافية الضريبية في مكافحة الفساد الإداري والمالي. ملتقى جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 572.

4/صندوق النقد الدولي الشفافية المالية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص 14.

5/صندوق النقد الدولي 9. 17 ، Digitalization and Tax Administration ، ص 2023 ، IMF .

2:المراجع باللغة الانجليزية

1/shel holtz, john c. havens, tactical transparency: how leaders can leverage social media to maximize value and build their brand, published by jossey-bass a wiley imprint, p 22.

2/Gupta, S., Keen, M., Shah, A., & Verdier, G. (Eds.). (2017). *Digital Revolutions in Public Finance*. International Monetary Fund (IMF) .

3/ Newiak, M., Segura-Ubiergo, A., & Wane, A. (Eds.). (2022). Digitalization, Corruption, and Trust in Tax Officials in Africa. In *Digitalizing Sub-Saharan Africa: Prospects, Challenges, and Policies*. International Monetary Fund (IMF) .

4/ Addis Tax Initiative (ATI). (2023). The Digital Transformation of Tax Administrations. Addis Tax Initiative Portal .

5/Fontana, A. (2021). Tax administration and corruption topic guide. Transparency International KnowledgeHub

6/OECD. (2025). Tax Administration Digitalisation and Digital Transformation Initiatives. OECD Publishing, Paris

7/Alshira'h, A. F., Al-Snaity, M., & Al-Masaeid, T. (2022). A conceptual framework for digital tax administration. *Government Information Quarterly*, 39(4), 101743 .

المراجع

8/Collosa, A. (2021). How can digitalization bring transparency and efficiency in taxation? *CIAT Portal* .

9/Sari, R., Zainudin, A., & Purba, H. (2026). Trust in Government, Tax Digitalization, and Tax Education Influence Tax Compliance. *Journal of Tax and Public Finance*, 14(1), 45-58 .

الملاحق

جامعة عين قوشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية

دراسة حالة في مركز الضرائب ولاية عين قوشنت

استمارة استبيان:

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته ، تحية عطرة و بعد.....

نقوم بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى معرفة " أثر الرقمنة على تحسين الشفافية الجبائية- دراسة حالة في مركز الضرائب لولاية عين قوشنت-" و ذلك في إطار الإعداد للذاكرة ماستر تخصص محاسبة و جباية ، و عليه نرجو منكم التكريم بمساعدتنا و الإجابة على الأسئلة المطروحة المقسمة على محوري الدراسة من خلال التعبير عن رأيكم بوضع علامة (X).

كما نعلمكم أن هذا الاستبيان موجه لأغراض البحث العلمي فقط، و أن كل إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة.

تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام

من إعداد الطالبة:

بلشير رانيا

بعدة مروة

تحت إشراف الدكتورة

هند مهداوي

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجنس:

☐ ذكر

☐ أنثى

العمر:

☐ أقل من 30 سنة

☐ من 30 إلى 40 سنة

☐ من 40 إلى 50 سنة

☐ أكثر من 50 سنة

المستوى التعليمي:

☐ ثانوي

☐ جامعي

☐ ماستر

☐ دكتوراه

سنوات الخبرة في المجال الجبائي:

☐ أقل من 5 سنوات

☐ من 5 إلى 10 سنوات

☐ أكثر من 10 سنوات

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الرقمنة في الإدارة الجبائية

الرقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتمد الإدارة الجبائية على التسجيل الإلكتروني للمكلفين بالضريبة.					
2	يتم تقديم التصريحات الضريبية إلكترونياً بشكل منتظم.					
3	يتم دفع وتحصيل الضرائب عبر الأنظمة الرقمية بكفاءة.					
4	تعتمد الإدارة على الرقابة والتدقيق الرقمي في فحص الملفات الجبائية.					
5	ساهمت الرقمنة في تسريع الإجراءات الجبائية.					
6	أتمتع بكفاءة كافية في استخدام الأنظمة الرقمية الجبائية.					
7	ساهمت الرقمنة في تحسين استغلال الوقت والموارد داخل الإدارة الجبائية.					
8	تتسم الخدمات الجبائية الرقمية بسهولة الاستخدام.					
9	توفر الأنظمة الرقمية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.					
10	تضمن الأنظمة الرقمية حماية كافية لبيانات المكلفين وسرية معلوماتهم.					
11	تساعد الرقمنة في تقليل الأخطاء البشرية في معالجة التصريحات والملفات الجبائية.					
12	تساهم الأنظمة الرقمية في تسهيل الوصول إلى المعلومات الجبائية لموظفي الإدارة.					
13	تساهم الرقمنة في تعزيز التنسيق بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية.					

المحور الثاني: أثر الرقمنة على الشفافية الجبائية

الرقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ساهمت الرقمنة في تعزيز وضوح المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة					
02	أدت الرقمنة إلى تقليص حالات الغموض والتلاعب في المعاملات الجبائية.					

03	ساهمت الرقمنة في تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمكلف.				
04	تساهم الرقمنة في الحد من مظاهر الفساد الجبائي.				
05	مكنت الرقمنة المكلفين من متابعة ملفاتهم الجبائية بشفافية أكبر				
06	توجد بعض الصعوبات التقنية التي تحد من فعالية الأنظمة الرقمية.				
07	يؤثر ضعف البنية التحتية الرقمية سلباً على تطبيق الرقمنة.				
08	يؤثر نقص التكوين والتدريب على تحقيق الشفافية الجبائية.				
09	تعيق بعض الصعوبات القانونية والتنظيمية التطبيق الفعال للرقمنة.				
10	مكنت الرقمنة المكلفين من تقديم شكاويهم واستفساراتهم بطريقة إلكترونية				
11	ساعدت الرقمنة في تحسين متابعة الإدارة للمتأخرات الضريبية وتقليل التهرب				
12	تساهم الرقمنة في تعزيز ثقة المكلفين بنزاهة وكفاءة الإدارة الجبائية.				